



PROVISIONAL

A/38/PV.74

5 December 1983

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٠ / ٣٠

(بوروندي)	السيد بواكير (نائب الرئيس)	<u>الرئيس :</u>
(بنمينا)	السيد ايوكا	ثمة :
(تشيكوسلوفاكيا)	السيد ستروتشكا (نائب الرئيس)	ثمة :

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza

من المحضر .

83-64401/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ١١البند ٢٨ من جدول الأعمال (تابع)مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا (A/38/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/38/23(Part V) و A/AC.109/743 و 744 و 748)
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال (A/CONF.120/13)
- (د) تقارير الامين العام (A/38/183 و Add.1 و 2 و A/38/525)
- (هـ) مشروع قرار (A/38/24(Part II) و Corr.1)

السيد دوجي (بوتان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تواصل الأمم المتحدة مواجهة طريق سدود خطير بشأن قضية استقلال ناميبيا . ان جنوب افريقيا التي يحكمها نظام ليس لديه اهتمام يستحق الذكر بالقانون الدولي والرأى العام وحقوق الانسان قد فرضت حكم الارهاب على السكان الاصليين في ناميبيا . وهذا النظام الذى أدين عالميا لسياساته العنصرية في جنوب افريقيا قد وسع نطاق أدوات الفصل العنصرى والمعازل لكي يقهر الشعب الناميبى . ويتم استغلال الثروة الطبيعية لناميبيا ومواردها بصورة مفرطة على الرغم من المرسوم رقم ١ الذى أصدره مجلس الأمم المتحدة لناميبيا نسي عام ١٩٧٤ .

لقد حاولت الأمم المتحدة تحرير اقليم ناميبيا الدولي من سيطرة جنوب افريقيا وفقا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيرهما من القرارات ذات الصلة للجمعية العامة . بيد ان جنوب افريقيا قد وضعت عقبة بعد عقبة على الطريق المؤدية الى استقلال ناميبيا .

وقد أخطرنا الأمين العام بعد زيارته لأنغولا وجنوب إفريقيا وناميبيا في أواخر آب/اغسطس أن المشكلة الوحيدة التي تقف في طريق استقلال ناميبيا هي وجود القوات الكوبية في أنغولا . وقد وصف الأمين العام ما يسمى بالربط بأنه غير مقبول . وان وفد بلادى ، مع سائر بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها من البلدان ، يعتبر دائما ان هذا الربط أمر سخيف ولا محل له على الإطلاق في القضية قيد النظر . ويظهر ذلك بشكل أوضح من حقيقة ان ذلك الربط لم يشر في وقت صياغة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن نشك في أن جنوب إفريقيا ومؤيديها نظرا لعدم وجود ذريعة أخرى لاستمرارهم في عدم الاعتراف باستقلال ناميبيا يستخدمون الآن ذلك الأمر الخارجي الخاص بالقوات الكوبية رغم انه سخيف وغير منطقي . ويعتقد وفدي ان القرار الخاص ببقاء القوات الكوبية أو ترحيلها من أراضي أنغولا هو أمر تقرر أنغولا ولا علاقة له باستقلال ناميبيا على الإطلاق .

وعلى الرغم من ان المناقشات السنوية التي نعقدها هنا في الجمعية العامة قد تبدو أنها متكررة فإنها أمر بالغ الأهمية. فهي تؤدي الى افادة الرأي العالمي بالفظائع التي يرتكبها نظام بريتوريا وتتيح فرصة محدودة لمساعدتنا في سعينا المستمر من أجل التوصل الى حل عادل ودائم . وينسحب هذا أيضا على مناقشات مجلس الأمن حيث تتم التوصل ، كما رأينا ، الى قرارات حاسمة .

ان اهداف المجتمع الدولي واضحة والقرارات بشأن ما يتعين القيام به قد اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة . والسؤال الآن هو كيف نقوم بتنفيذ تلك القرارات وخاصة قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ؟

ولقد تمكنت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من تحقيق قدر من المقاومة البطولية . ولكن في مواجهة القوة العسكرية الضخمة لجنوب افريقيا ، الهنية على الموارد التي تتولد من استغلال الثروة الطبيعية لجنوب افريقيا وناميبيا ، لا يمكن للنضال الباسل الذى تخوضه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل الحرية ، أن يكسب المعركة وحده . ان الأمر يتطلب تقديم دعم اضافي وذلك بفرض جزاءات ملائمة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وهذا بدوره يتطلب تأييد جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، وهو أمر لم يحدث حتى الآن في جميع الحالات . كما يتعين على البلدان الغربية التي لا تزال تحتفظ بعلاقات مع نظام بريتوريا أن تمارس الضغوط المعنوية والاقتصادية الكافية على جنوب افريقيا . وما لم توقع تلك الضغوط على بريتوريا ، فان اية نداءات أو ادانات لن تجعلها تتزحزح عن موقفها الحالي . ويأمل وفد بلادى أن على جميع البلدان التي في استطاعتها أن تقدم تعاونها من أجل تمكين ناميبيا من تحقيق استقلالها أن تفعل ذلك دون مزيد من الابطاء .

السيد كورهنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مرت خمس سنوات منذ اعتماد خطة الأمم المتحدة لناميبيا ، كما حددها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى تم التوصل اليه بعد سنوات من المفاوضات المضنية ، والذى وافقت عليه جميع الأطراف . وهذا العام ، شعر مجلس الأمن بالحاجة الى اعادة التاكيد على تلك الخطة في قراره ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) . ومع ذلك فلا تزال ناميبيا غير حرة ، بل على العكس من ذلك ، فمازلنا نواجه طريقا مسدودا نظرا لادخال مسائل خارجة على خطة الأمم المتحدة ، وغريبة عنها .

ان تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تحت الادارة القديرة للسفير لوساكا ممثل زامبيا ، يوفر لنا وصفا حيا للحالة في ناميبيا . فبينما تستمر جنوب افريقيا في احتلالها غير المشروع لناميبيا ، يتصاعد التوتر في المنطقة بسبب الهجمات المتكررة التي تشنها جنوب افريقيا على جيرانها . وتدل تصرفاتها على أن سياسات القمع الداخلي تولد

العدوان الخارجي . ويمثل العنف دليلا آخر على التوتر الهيكلي الذي يسود المنطقة . وفي مقابل ذلك ، فان تحقيق تسوية لمسألة ناميبيا عن طريق التوصل الى استقلال مبكر مقبول دوليا من شأنه التخفيف من هذا التوتر ، والوفاء بالاحتياجات الأمنية لكل الدول ، بما فيها جنوب افريقيا نفسها ؛ ومن شأنه أيضا ازالة عقبة كؤود تقف في طريق تنميتها الاقتصادية .

ويظل قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الصلب الوحيد لحل مقبول دوليا . ولا تعتقد حكومتي أن امكانيات التوصل الى تسوية تفاوضية قد استنفدت . ونحن نشق بأن كل المشتركين في عملية التفاوض سيظلون مدركين لمسؤولياتهم الجسيمة في هذا الصدد ، وانهم سيتصرفون وفقا لذلك . ونشعر بالارتياح - في هذا الصدد - للزيارة التي قام بها الأمين العام مؤخرا لافريقيا . وخلال تلك الزيارة تم حل جميع القضايا المتعلقة المرتبطة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . أما العقبة الوحيدة التي مازالت قائمة فتقع خارج نطاق خطة الأمم المتحدة ، ولا يوجد ما يبررها ، وفي واقع الأمر ، يتخذ الشعب الناميبي رهينة لظروف سائدة في بلدان مجاورة .

ان موقف حكومة فنلندا ازاء مسألة ناميبيا معروف تماما ، ولم يتغير . ان الاحتلال غير الشرعي لناميبيا لا بد أن توضع له نهاية . وينبغي أن تتاح لشعب ناميبيا ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وذلك يتحقق عن طريق اجراء انتخابات حرة عادلة ، تهدف الى اقامة مجتمع ديمقراطي ، وتحقيق العدالة للجميع على أساس خطة الأمم المتحدة .

ان شعب فنلندا يرتبط بعلاقة صداقة خاصة مع الشعب الناميبي ، تمتد لأكثر من مائة عام . ولقد أدت المقترحات والمبادرات الفنلندية الى اصدار فتوى محكمة العدل الدولية ، وانشاء صندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، ومعهد الأمم المتحدة لناميبيا . ولقد وضع برنامج " بناء الدولة الناميبية " بناء على مبادرة لوزير خارجية فنلندا . وتبقي فنلندا على وحدة من قوات صيانة السلم على أهبة الاستعداد للاشتراك في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وعلاوة على ذلك فان بلدي يقدم المساعدة الانسانية

للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ولكل الناميبيين ، سواء بصورة مباشرة ، أو عن طريق الأمم المتحدة . وقد أعلننا ان ناميبيا المستقلة ستكون من المتلقين الرئيسيين للمساعدة الفنلندية التقنية والاقتصادية .

ان قضية ناميبيا هي قضية انهاء استعمار . وبالتأكيد لا ينبغي لانهاء الاستعمار في أى بلد أن يتوقف على ظروف سائدة في بلد آخر ، لان ذلك لا يتماشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة . ان ناميبيا يجب أن تصبح مستقلة ، وسوف تصبح مستقلة بلا شروط .

السيد راماتشاندران (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انقضت سبع وثلاثون سنة منذ أثيرت مسألة ناميبيا للمرة الأولى في الأمم المتحدة ، وسبع عشرة سنة منذ اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الذى ينهي الولاية التي أحالتها عصبة الأمم المتحدة الى جنوب افريقيا ، ويضع الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة . ومنذ ستة عشر عاما ظلت ناميبيا تحت ولاية السلطة القانونية الوحيدة القائمة بالادارة ، وهي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ومنذ اثني عشر عاما أصدرت محكمة العدل الدولية فتواها التاريخية التي تعتبر احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ، والتي تفرض التزاما على جنوب افريقيا بسحب ادراتها على الفور من ناميبيا . وأخيرا ، ومنذ خمس سنوات ، اعتمد مجلس الأمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، الواردة في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الحقائق التي اشرت اليها لتوى لها مغزاها لأسباب عديدة . فهي بطبيعة الحال مؤشر على عدد السنوات التي طرحت خلالها مسألة ناميبيا على الأمم المتحدة . وهي أيضا تعبير عن الاهتمام الذى يوليه مجتمع الدول والشعوب ، والقلق العميق الذى يشعر به اراء تلك القضية المحيرة . كما أنها في نفس الوقت دليل على عظم المشكلة ، ومدى تعنت نظام جنوب افريقيا ، الذى يتحدى الارادة العالمية طوال هذه الأعوام . هذه الحقائق هي أيضا تذكير مأسوى بالمعاناة التي يعجز عنها الوصف والتي يعيشها شعب ناميبيا البطل ، ويكافحها لعدة عقود . وأخيرا فانها تعبير محزن عن قوة وفعالية هذه المنظمة العظيمة التي نقسم جميعا بميثاقها ، والتي تجسد التطلعات الجماعية للجنس البشرى من أجل أن يحيا الجميع في ظل الحرية والكرامة .

ان استعباد شعب ناميبيا الذي يبذو انه لا نهائي يثير انزعاج وغضب الشعوب المحبة للحرية في كل مكان . وتشعر بهذا الاحساس بالانزعاج والاحباط بصورة حادة في بلادى ، التي كانت من أول البلدان التي اثارَت هذه المسألة في الأمم المتحدة عام ١٩٤٦ . ولقد خصصت الهند ، حكومة وشعبا ، بدافع من التزامها العميق الجذور بقضية الحرية والكرامة الانسانية ، مكانة خاصة دائما للجماهير التي تعاني في جنوب افريقيا وناميبيا . وكان المهاتما غاندى ، ابو الأمة الهندية قد بدأ في جنوب افريقيا حملة جهاده ضد الظلم التي عادت به فيما بعد الى وطنه كي يواجه ظاهرة الاستعمار . وكانت الهند اول بلد يفرض جزاءات طوعية وشاملة ضد جنوب افريقيا عام ١٩٤٦ . اننا نؤيد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) بصفتها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا وقد قد منا لها كل دعم ممكن في كفاحها الشرعي من أجل التحرر . ولهذا فعندما نعالج مسألة ناميبيا فاننا لا نقوم بذلك كمراقبين لا يابهن ، ولكن انطلاقا من الاحساس بأن الأمر يشملنا ومن التزام عميق بقضية ناميبيا . ان وفد بلادى لا يتكلم امام هذه الجمعية باسم الهند فقط ، وانما ايضا بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز . ولا يزال الموقف المبدئي لحركتنا ، الذى اعرب عنه بوضوح في العديد من المناسبات السابقة وفي مختلف المحافل ، ثابتا ومتسقا . وقد أكد رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز من جديد حقوق شعب ناميبيا غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني لناميبيا المتحدة ، بما في ذلك خليج والفيس ، وجزر بنغوين والجزر المجاورة الاخرى القريبة من الساحل . وكرر رؤساء الدول والحكومات تضامنهم مع الشعب الناميبي وتأييدهم لكفاحه البطولي بكل الوسائل المتاحة له بما في ذلك الكفاح المسلح الذى يخوضه بقيادة سوابو الممثل الوحيد الحقيقي والشرعي للشعب الناميبي . وجدد رؤساء الدول والحكومات عهدهم بتقديم المزيد من المساعدات المادية والمالية والعسكرية والسياسية والانسانية والدبلوماسية والادبية لسوابو من أجل تكثيف الكفاح على جميع الجبهات ، ولا سيما

الكفاح المسلح ، لضمان التحرير الكامل لناميبيا . وشجوب بقوة الاستغلال غير المشروع لموارد ناميبيا الطبيعية وأكدوا ان قيام الصالح الاجنبية بنهب هذه الموارد تحت حماية الادارة القائمة بالاحتلال انما يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة وعقبة في طريق استقلال ناميبيا السياسي .

وفيما يتعلق بالجهود الدبلوماسية التي تهدف الى تسوية مسألة ناميبيا ، اعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم البالغ لأن تعنت نظام الحكم العنصرى في جنوب افريقيا ورفضه المستمر الامثال لما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا ، ولا سيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) مازالا يعيقان استقلال ناميبيا . وكرروا الاعراب بقوة عن وجهة نظر بلدان عدم الانحياز بأن قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) يبقى الاساس الوحيد للتسوية السلمية للمسألة الناميبية . وفي هذا الصدد :

" رفضوا رفضا قاطعا الصلة أو التوازي الذى ترسمه ادارة الولايات المتحدة بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا " . (A/38/ 132 ، ص ٢٣)

ورأوا ان هذا الاصرار المستمر انما يشكل :

" تدخلا لا مبرر له في الشؤون الداخلية لجمهورية انغولا الشعبية " . (المرجع نفسه)

وهذا يؤدي بنا الى ما يبدوا انه قد اصبح العقبة الرئيسية امام الجهود الرامية الى ضمان استقلال ناميبيا . وقد ابلغنا الامين العام :

" اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الآن من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/15943 ، الفقرة ٢٤)

ومع ذلك فقد ابلغنا بأن

" موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية

من انغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٢٥) .

ومن دواعي السخرية أيضا في المأساة الفظيعة التي حلت بشعب ناميبيا ، ان تخلق مسألة من شيء ليس له علاقة بخطة الأمم المتحدة وليس له تأثير عليها . وكما يكون متناقضا ان يتخذ بعض الذين قاموا بدور قيادي في وضع خطة الامم المتحدة وتعهدها بضمان تنفيذها موقفا غامضا بشأن مسألة الربط . اننا لا يمكننا ان نقبل تحريف مسألة انتهاء الاستعمار الى مسألة عقائدية أو مسألة مواجهة بين الشرق والغرب .

ان ما يسمى بمسألة الربط أو التوازي ، أو المعاملة بالمثل أو أى شكل آخر تستر وراءه هو مجرد ذريعة أخرى في سلسلة الذرائع التي قدمتها بريتوريا على مر السنين للاحتفاظ بقبضتها الحديدية على ناميبيا . وكانت هناك حجج أخرى قبل ذلك وربما ستعثر على حجج أخرى في المستقبل . ويبدو من الواضح ان المزايا الاقتصادية الضخمة التي تتمتع بها جنوب افريقيا في ناميبيا — والتي تشارك فيها بعض الدول الأخرى بفضل الادارة المحتلة — تمثل حافزا كافيا لبريتوريا على ان توجد أى ذريعة ممكنة لابقاء الاقليم في قبضتها . وتنفيذا لذلك ، يبدو انها تتلقى دعما سياسيا قويا ، وتشجيعا من بعض الدوائر الصديقة . وفي الوقت نفسه ، يواصل النظام العنصرى محاولاته غير الشرعية لتدعيم احتلاله للاقليم عن طريق المناورات السياسية والدستورية المخادعة مثل القرار الأخير بإنشاء ما يسمى بمجلس الدولة وباعداد ما يسمى بدستور للاقليم — وهو تحرك اثار اذاعة العالم اجمع . وبالمثل ، تحاول جنوب افريقيا ، بأعمالها التخريبية والعدوانية ضد الدول الافريقية المستقلة ، ومخططاتها لوقف مؤتمر تنسيق تنمية الجنوب الافريقي ، تقويض دول خط المواجهة وكذلك التضامن المثالي الذي أبدته دائما بشأن هذه المسألة .

لقد تعلمنا من التجربة المريرة في الاعوام القليلة الماضية ان التفاؤل في سياق ناميبيا خطير ، حيث انه لم يؤد حتى الآن الا الى آمال وتوقعات محطمة . ومع ذلك

لا يسعنا الا ان نلاحظ ببعض الارتياح حقيقة ان مجلس الأمن قد رفض بوضوح باتخاذ
القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) :

" . . . اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل
لا صلة له بها وغريبة عنه ، بوصف ذلك امرا لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)
وغيره من مقررات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا ، بما
في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون
الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ " (الفقرة ٣)
وفي ذلك القرار أعلن المجلس أيضا :

" ان استقلال ناميبيا لا يمكن ان يرتهن بحل مسائل غريبة عن
قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٤)
وقد رفضت بريتوريا بالطبع القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) بالصلف والتحدى اللذين
تتسم بهما .

مهما يكن الأمر ، فربما نسمح لأنفسنا برفاهية ان نعني النفس بأمل ان يكون اتخاذ ذلك القرار مبشرا بوجود ارادة سياسية اكبر من جانب الذين هم في موقف أفضل يسمح لهم بممارسة الضغط على جنوب افريقيا لتتخلى عن سياستها الحالية . كما ينبغي أن يكونوا على استعداد للمشاركة في فرض جزاءات الزامية شاملة ضد ذلك النظام .

ان الأمين العام يستحق تقديرنا الخالص لالتزامه الشخصي العميق الذي أظهره ، ولجهوده الدؤوبة لايجاد مخرج من المأزق الذي نجد فيه انفسنا . كما يجب الاشادة بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السلطة الادارية الشرعية للاقليم لحين استقلاله . لقد قام المجلس - بالقيادة القديرة للسفير بول لوساكا ممثل زامبيا - بأداء يستحق الثناء في الاضطلاع بولايته الصعبة . وفي هذا الجهد ، استفاد المجلس من الخدمات القيّمة للسفير براجش ميشرا ممثل الهند ، وهو مفوض الامم المتحدة لناميبيا . ويتعين عليّ ان اضيف ان الهند ، بوصفها عضوا ونائبا لرئيس مجلس ناميبيا ، تسهم قدر استطاعتها في جهود المجلس .

اننا نأتي الى هذه القاعة سنة بعد اخرى لنذكر العالم بالام ومعاناة أشقائنا وشرقياتنا في ناميبيا . وسنة بعد اخرى نعدهم هنا وفي كل مكان آخر بتضامننا وتأييدنا الدائمين . ومع ذلك ، تبقى وعودنا سنة بعد اخرى دون الوفاء بها . دعونا لا نستخف بشعب ناميبيا ، أو بأي شعب آخر مكبل بأصفاد الاستعمار ، ان ليس ثمة أي شك في ان ارادته ستسود في النهاية .

واختتم بياني باقتطاف موجز من خطاب أدلته به في العام الماضي رئيسة وزراء الهند السيدة انديرا غاندي ، التي قالت :

" فليأت كل عام ، بل بالأحرى ، كل يوم ، بقوة أكبر للذين يحاربون ، وليجلب الشجاعة والتفاهم بين الذين مازالوا يتشكلون أو الذين يحاولون - لأغراضهم الشخصية الضيقة - ان يوقفوا مسيرة التاريخ . وليس لدى أدنى شك في انه ما من أحد يستطيع أن يوقف الحرية . ولا يمكن ان يكون هناك اي عمل من اعمال القمع أو الوحشية ، يمكنه ان يوقف الحركة التقدمية لفكرة عظيمة ولا يمكن أن تكون هناك فكرة اعظم من حرية الانسان . وهذه الفكرة ستنتصر " .

السيد زاور (هنفاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ٢٨ تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٨٣ ، اتخذ مجلس الامن القرار ٥٣٩ (١٩٨٣) بعد مناقشة مطولة بشأن مسألة ناميبيا . وخلال تلك المناقشة درس مجلس الأمن تقرير الأمين العام المعنون " تقرير آخر للأمين العام يتعلق بتنفيذ قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بمسألة ناميبيا (S/15943) وقد اعد بمقتضى قرار مجلس الامن ٥٣٢ (١٩٨٣) ، الصادر في ٣١ ايار / مايو .

لقد رفض قرار مجلس الامن ٥٣٩ (١٩٧٨) :
 " . . . اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبة عنه ، بوصف ذلك أمرا لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات مجلس الامن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا " .
 لقد خلص الأمين العام في تقريره الى ان المشاورات مع مثلي حكومة جنوب افريقيا قد تمخضت عن حل جميع القضايا المتعلقة تقريبا ، فيما يختص بفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . ومع ذلك فقد اشار التقرير الى :
 " . . . ان موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوية من انغولا كشرط اساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الامم المتحدة امرا مستحيلا " . (S/15943 ، الفقرة ٢٥)
 وكرر مثل جنوب افريقيا موقف حكومته في مناقشة مجلس الأمن .

تابع وفد بلادي باهتمام كبير اجتماع مجلس الامن بشأن مسألة ناميبيا ومعد أن اصفينا الى البيانات التي ادلت بها وفود عديدة ، خلصنا الى نتيجة مؤداها ان الغالبية الساحقة من المجتمع الدولي تطالب باستقلال ناميبيا بنفاذ صير بالغ . ونتيجة لذلك ، يتعين على النظام المنصرى لجنوب افريقيا ان ينهي احتلاله غير المشروع للاقليم . وليس هناك من سبب يدعو الى تأجيل تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) لأن جميع القضايا المتعلقة قد ووفق عليها خلال زيارة الأمين العام لجنوب افريقيا . وذلك البلد يجب أن يعلن اختياره للنظام الانتخابي في عملية التنفيذ .

ان رفض مجلس الا من لقضية الربط ينبغي ان يكون تحذيرا جديا لبريتوريا ، بالأ تلتق
المزيد من الشروط المسبقة لاستقلال ناميبيا . ان وجود الافراد الكوميين العسكريين فسي
انفولا - كما تمت الاشارة الى ذلك عدة مرات في مجلس الا من وفي الجمعية العامة - هو أمر
يقع في اطار الاختصاص الداخلي لحكومة انفولا ولا يمكن ان يربط باستقلال ناميبيا وكما اوضح
مثل انفولا في مجلس الا من :

" في عام ١٩٧٥ ، وحتى عندما كان رئيسنا السابق ، الدكتور اغوستينو نيتو
يعلم امام حشد غفير من المدنيين في لواندا عن استقلال انفولا ، كانت طلقات
بنادق جنوب افريقيا تسمع بالقرب من عاصمتنا . وكان ردنا على غزو جنوب افريقيا
العسكري لجمهورية انفولا الشعبية ، بعد مرور بضع ساعات على مولد استقلال
انفولا ، بأننا قمنا بدعوة اصدقائنا الكوميين الى مساعدتنا في التصدي لهـذه
الهجمات الامبريالية الجديدة " . (S/PV.2482 ، ص (١١)

ان جنوب افريقيا تشكل تهديدا لانفولا منذ بدء استقلالها . يوجد جند من
جنوب افريقيا في اراضي انفولا منذ ذلك الحين ، ولا تتواجد أية قوات عسكرية انفولية في
اراضي جنوب افريقيا في اى وقت من الاوقات . فكيف يمكن ان تدعي جنوب افريقيا انها
تتعرض للتهديد ؟ لكن انفولا وغيرها من دول خط المواجهة قد تعرضت لغزو القوات
العسكرية التابعة للنظام العنصرى عدة مرات ، وهي تتعرض للتهديد منذ حصولها على
الاستقلال ، وهي لها الحق في ان تدافع عن نفسها ، ولا يمكن ان يرتبط حقها في الدفاع
عن النفس باستقلال ناميبيا .

ان استقلال ناميبيا ما هو الا مسألة من مسائل تصفية الاستعمار ، وهي واحدة من
القضايا البالغة الأهمية المعروضة على الامم المتحدة . وتناقش الجمعية العامة عاما بعد
عام العقوبات التي تواجه عملية تصفية الاستعمار . والنظام
العنصرى لجنوب افريقيا هو من بين العقوبات التي ذكرها ممثلو الدول الاعضاء في شتى
المناسبات . وفي هذه المناقشة بشأن مسألة ناميبيا تبرز مرة أخرى السياسة المتعنتة لنظام
الفصل العنصرى .

لقد كنا ننتظر جميعا ، منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) بتأييد
١٤ صوتا وامتناع دولة واحدة عن التصويت ، أن تتخذ حكومة جنوب افريقيا نهجا بنّاءا
معينا . ومع ذلك ، رفض النظام العنصرى مرة اخرى في ٢٩ تشرين الاول / اكتوبر قرار
الامم المتحدة . والرسالة التي ارسلت الى الامين العام تنص - بين امور اخرى - على ما يلي :
" . . . المهم هو أنه لا يمكن تنفيذ أية خطة تسوية ما لم يتم التوصل الى

اتفاق وطيد بشأن الانسحاب الكومي من انغولا " . (S/16106 ، ص ١)

كان هذا هو بيان وزير خارجية جنوب افريقيا فيما يختص بقرار مجلس الامن ٥٣٩
(١٩٨٣) . وليست هناك من حاجة لمزيد من التعليق على موقف النظام العنصرى من
المجتمع الدولي . فهذا النوع من الصلف الواضح غني عن البيان * .

* شغل الرئيس مقعد الرئاسة .

ان احترام الامم المتحدة وسلطتها هما أمران معرضان للخطر اذا ما سمح لبلد أن يواصل تجاهله لقراراتها على هذا النحو الصارخ . لقد انتهت الجمعية العامة في ١٩٦٦ انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا . وقد نظرت محكمة العدل الدولية في هذه المسألة في عدة مناسبات . وحكمت في ١٩٧٤ بأن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا امر غير مشروع ، ولقد اتخذ مجلس الأمن ايضا العديد من القرارات في السنوات العشر الماضية ، بما في ذلك القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذي اصبح خطة العمل لاستقلال ناميبيا .

ومع ذلك فان الاحتلال غير المشروع لناميبيا لا يزال مستمرا ولا يزال شعبها يتعرض للقهر بوحشية . كما تنهب المصالح الاقتصادية الاجنبية الموارد البشرية والطبيعية للاقليم وتسيء استخدامها . وجنوب افريقيا ليست وحدها في هذه العملية . ان حلفاءها الغربيين يهتمون كذلك بالاستغلال الاقتصادي لشعب ناميبيا ، ان استطاعتهم ان يستخذموا ثقلهم الاقتصادي لتغيير موقف جنوب افريقيا بجعلها تحترم قرارات الامم المتحدة ورغبة المجتمع الدولي .

ويقرب الوقت الذي لا بد فيه للامم المتحدة من ان تنظر بجدية في الجزاءات الشاملة الالزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق . ويعتقد وفد بلادي ان ذلك يجب أن يكون الخطوة القادمة لمجلس الأمن اذا ما واصل النظام العنصري تجاهله لقرار المجلس الأخير . وتناشد المجتمع الدولي من جديد الا يسمح لجنوب افريقيا بأن تغفل بسياستها التي تتسم بالتحدى .

أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد موقف وفد بلادي الذي يتمثل في التأييد الكامل لنضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثله الشرعي الوحيد . وليس لأي شخص الحق في أن ينكر على شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير وسيادته على أرضه . ومن حق شعب

ناميبيا أن يقاتل الدولة العنصرية المحتلة ، مستخدما كل الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك النضال المسلح . يمكن لشعب ناميبيا في نضاله من أجل الاستقلال أن يعتمد على التضامن والتأييد الفعالين من جانب جمهورية هنغارييا الشعبية حكومة وشعبا .

السيد راسون (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب نيابة عن وفد مدغشقر عن شكرنا لرئيس وأعضاء مجلس الأمم المتحدة لناميبيا على التقرير التفصيلي والكامل الذى قدموه للجمعية العامة ، وأود ان اعرب لهم كذلك عن تقديرنا لمساهماتهم في تعزيز دعم المجتمع الدولي لكفاح شعب ناميبيا .

ونود بالمثل اغتنام هذه المناسبة للاشادة بالامين العام للامم المتحدة والمفوض السامي لناميبيا لجهودهما الدائمة التي بذلاها ويبدلانها من أجل أن يحقق ، في أسرع وقت ممكن ، تحرير شعب عانى الكثير من أجل فرض الشرعية الدولية والعدالة .

ونرحب بمشاركة وفد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في نقاشنا . ان البيان الذى ألقاه السيد موشيهانغ أمين الشؤون الخارجية يشهد بالموقف المتسم بالمسؤولية لقادة تلك المنظمة ، الذين رغم الاحباط الذى عرفوه عبر مفاوضات لا تنتهي ، ورغم تزايد خطورة النزاع ، أمكنهم المحافظة باستمرار على خط سياسي يستحق الثناء .

عندما ناقشنا مسألة ناميبيا في الجمعية العامة في العام الماضي ، أشار وفد بلادي الى أن بعد فترة ركود طويلة فانه قد يمكن أخيرا تنفيذ خطة الأمم المتحدة ولا نزال ننظر اليوم ، كما كان الحال عليه في العام الماضي ، وكما كان عليه في السنوات السابقة ، أن تشارك جنوب افريقيا في العملية . وللأسف الشديد

تشير كل الامور الى عكس ذلك ، فلا يزال شعب ناميبيا يروح تحت نير طغيان الاحتلال الاجنبي . ورغم توافق الآراء الدولي فيما يتعلق بتحقيق استقلال ناميبيا لا يزال شعب ناميبيا تنكر عليه حريته . ومن ثم فان الكفاح المسلح المفروض على سوابو يتم تكثيفه كلما تضاعف أمل التوصل لتسوية تفاوضية . لقد تقلصت هذه الامل ليس بسبب عدم توفر اطار للتفاوض ، ولكن بسبب الجهود المستمرة للنظام العنصري لجنوب افريقيا في مسعاه لعرقلة طريق السلم . لقد أمكنه ذلك بفضل سياسة وتصرفات بعض اعضاء منظمنا .

ان الاحداث التي ظلت اعتماد الخطة معروفة تماما من قبل الاعضاء ، ومن ثم فاني لست بحاجة الى سردها بالتفصيل . ففي كل مرحلة هامة من مراحل المفاوضات ، وعندما يدفع المجتمع الدولي للاعتقاد بأن تطبيق الخطة اصبح وشيكا ، يتقدم النظام العنصري ، في كل مرة ودون استثناء ، بمطالب جديدة ، ويشير المبررات التي تهدف الى عرقلة تنفيذ الخطة . وكانت نتيجة ذلك اننا مررنا بتجارب متوالية مخيبة للامل . ان سوابو يظهر دائما الواقعية وتفهمه لمطالب النظام العنصري لجنوب افريقيا . وكلما قدم سوابو التنازلات غالت جنوب افريقيا في مطالبها وبسبب عدم وجود أية أعذار جديدة دفعت جنوب افريقيا بمسائل تخرج تماما عن موضوع ناميبيا بحيث توفر لهذا النظام عذرا جديدا لتحدي المجتمع الدولي . وبالفعل فانه منذ أكثر من عام مضى وبفضل دعم وحماية دولة كبرى أكدت جنوب افريقيا أن مشكلة ناميبيا لا يمكن عزلها عن المعطيات الاستراتيجية للجنوب الافريقي ، وان انسحاب القوات الكوبية من جمهورية انغولا الشعبية هو وحده القادر على السماح باستمرار التفاوض حول تنفيذ الخطة . تصر جنوب افريقيا على ذلك الامر الذي دفع الأمين العام للأمم المتحدة رغم كل الجهود التي بذلها الى أن يعلن في اخر تقرير حول مسألة ناميبيا ما يلي :

" على أن موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا كشرط أساسي لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة أمرا مستحيلا " (S/15943، الفقرة ٢٥) .

وفي هذا الصدد فان من المهم ان نلاحظ الحقائق التالية : خلال الاعداد للمشاورات التي أدت في النهاية الى اعداد خطة الأمم المتحدة ، لم تشر حكومة جنوب افريقيا في أى وقت من الاوقات مسألة وجود القوات الكوبية في أنغولا وخلال السنوات الثلاث التي تلت اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لم يثر النظام العنصرى في أى وقت مسألة التواجد الكوبي في أنغولا. لقد اتخذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في ١٩٧٨ بينما تواجدت القوات الكوبية في أنغولا منذ ١٩٧٥ . ان المجتمع الدولي برمته يرفض ويدين مسألة الربط هذه التي كثيرا ما تتردد . ان الحكومتين الانغولية والكوبية قد أشارتا بوضوح في شباط/فبراير ١٩٨٢ ان انسحاب القوات الكوبية المرابطة في أراضي أنغولا سوف يتم بقرار سيادى من حكومة جمهورية أنغولا الشعبية عندما يزول كل احتمال للعدوان او للغزو .

ومن المهم التذكرة بأن حكومة جمهورية أنغولا الشعبية عرضت موقفها تجاه شروط انسحاب القوات الكوبية ، أى الانسحاب الفورى للقوات المسلحة لجنوب افريقيا من كل أراضي أنغولا ، بما في ذلك المنطقة التي تحتلها منذ آب/اغسطس ١٩٨١ ، وتوقف جنوب افريقيا من شن هجماتها ضد انغولا ، وسحب كل دعم ادارى وهسكرى للارهابيين التابعين لمنظمة (يونيتا) ، والتطبيق المباشر غير المشروط لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان افريقيا وحركة عدم الانحياز قد أكدت بالمثل ان مشكلة التواجد الكوبي هي مشكلة مزيفة وأن المحاولات المتسمة بالاصرار للنظام العنصرى لجنوب افريقيا

لمنع تطبيق خطة الأمم المتحدة بالاصرار على مسألة الربط بين استقلال ناميبيا ومسائل أخرى منفصلة مثل مسألة أمن منطقة الجنوب الافريقي لا تؤدي فقط الى تأخير عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا ولكنها تشكل أيضا تدخلا صارخا يستحق الادانة في الشؤون الداخلية لأنغولا .

ان وفد بلادي يرى ان الروابط التي يسعى البعض الى اقامتها بين موضوعين مختلفين ومنفصلين تماما هي تعسفية ومقلقة . ويمكننا اثبات مدى حماقة مثل هذا التفكير بالاشارة الى ان البلدان التي حصلت مؤخرا على استقلالها قد تتعرض للاستعمار من جديد اذا ما تطلبت الحالة الاستراتيجية في الاقليم ذلك . ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ربما لن يكون له سوى تأثير ضئيل اذا كان من شأن الاعتبارات الاستراتيجية للدولتين العظميين الرئيسيتين ولسائر الدول الكـبرى عرقلة تنفيذ المبادئ الواردة فيه .

ميساورنا انطباع اليم بأن يحتفظ بالشعب الناميبي رهينة انتظارا لحصول جنوب افريقيا ومن يشاركونها الرأي على الرضا الى مستوى معين وهو امر لا يهم ولا يشغل ذلك الشعب . وبالتالي فمن المغالى فيه ان بلدا او عدة بلدان تدعي انها تحاول تأمين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لتحويل لنفسها الحق في التقدم باقتراح لا يورد بتاتا في هذا القرار ويتناقض مع مصالح الشعب الناميبي والمبادئ المقبولة المتعلقة بحق الشعوب في تقدير مصيرها . اننا نرفض بصراحة كل المطالب التي لا أساس لها مثل الروابط الاصطناعية التي اوجدت بين مسائل منفصلة تماما والمحاولات لاعطاء نظام بريتوريا الوقت لجعل جنوب افريقيا بلدا على قدم الاستعداد للحرب يمكنه تنفيذ الاعمال العدوانية المسلحة ضد البلدان المستقلة المجاورة . ان وفدي لا يعتقد ان نظام الفصل العنصري سيضع حدا لا حثالة غير المشروع لناميبيا الا اذا أجبر على القيام بذلك . واذا لم يتحقق تنفيذ خطة الامم المتحدة لناميبيا في اسرع وقت ممكن ، فانه لا يبقى سوى خيارين امام المجتمع الدولي : تحقيق تسوية سلمية عن طريق فرض عقوبات وسحب الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المقدم لنظام بريتوريا ، او الكفاح المسلح الطويل لسوابو وشعب ناميبيا الذي يشن بمساعدة اصدقائهما .

اننا نرى ان المجتمع الدولي عليه ان يتصرف سريعا عن طريق مجلس الأمن من اجل عكس اتجاه مسار الاحداث ومنع ما لا يمكن اصلاحه فيما بعد . ولكي يكون ذلك العمل

فعالا ، فانه ينبغي ان يتضمن اعتماد تدابير تلزم جنوب افريقيا بالتخلي عن سياستها في الاحتلال والقمع . ولقد حان الوقت ان تنفي الدول الاعضاء بالتزاماتها تجاه ناميبيا ، وهي الالتزامات التي تعهدت بها عندما قررت ان تجعل الامم المتحدة مسؤولة مسؤولية مباشرة عن ناميبيا . ويمكننا ان نعمل من اجل ممارسة ضغط فعال على النظام العنصري لجنوب افريقيا حتى يمكن ان تنفذ ارادة المنظمة . ان الجمعية العامة اقترحت بحق في عدة مناسبات انه ينبغي اتخاذ التدابير الضرورية السياسية والاقتصادية والعسكرية لاجبار جنوب افريقيا على الامثال لمبادئ وقرارات الامم المتحدة ، وبخاصة احكام قرارات مجلس الامن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) . ولكي تنفذ الخطة ينبغي على المجلس ان يضطلع بمسؤولياته وان يقرر تطبيق التدابير الواردة في الفصل السابع من الميثاق .

وفي الختام ، اود الاشادة بشعب ناميبيا ومثله الحقيقي الوحيد سوابو لكفاحهما البطولي الذي يواصلان شنه ضد الدولة المحتلة . لقد قدمنا دائما تأييدنا الفعال لحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والكفاح ضد اي شكل من اشكال القمع الاستعماري والاستعمار الجديد والعنصرى . وبهذه الروح نؤيد تمام التأييد الكفاح المشروع لشعب ناميبيا لاستعادة كرامته ومن أجل احراز الاستقلال والحصول على التحرر الكامل لأراضيها .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تبين

ان عام ١٩٨٣ عام هام لكفاح شعب ناميبيا من اجل الاستقلال . وانا ما نظرنا نظرة فاحصة الى الاحداث الهامة التي وقعت في هذا العام ، يمكننا ان نرى أننا قد وصلنا الى منعطف . وانا ما نظرنا نظرة أطول الى تاريخ ناميبيا ، فاننا سنتمكن من ان نستشف عدة منعطفات وعلامات على الطريق اثارت كلها في وقتها آمالا بأن استقلال ناميبيا قريب النال . ونحن ندرك تماما السجل المشين لجنوب افريقيا التي تمنع تحقيق هذه الآمال

المتفتحة في آخر لحظة . ولكن هذا لا يمنعنا من أن نسجل ان التطورات الهامة التي وقعت في العام الحالي قد أدت بنا الى نقطة معينة تمكنا من القول بأنه الى جانب الموقف المتعنت لجنوب افريقيا برزت الشروط الضرورية لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وعلى ذلك ، فاني اود ان أتناول اولاً الاحداث الهامة التي وقعت في العام الحالي والتي تتعلق بالحملة الدولية لضمان استقلال ناميبيا دون ابطاء . ثانياً ، اود أن أتناول بصورة أدق الموقف المتحدى الذى لا تزال جنوب افريقيا تتخذه في مواجهته الضغوط الدولية الكبيرة .

ان المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال الذى انعقد في شهر نيسان / ابريل من العام الحالي لا شك انه بداية للطريق الطويل المؤدى الى استقلال ناميبيا . ان هذا المؤتمر قد انعقد في وقت حرج . وبعد سنوات طويلة من المعاناة والكفاح لا تزال التطلعات الشرعية لشعب ناميبيا من اجل الاستقلال دون تنفيذ . ان جنوب افريقيا تعرقل مبادرات السلام الواحدة تلو الاخرى . ولهذا ، فإن المؤتمر الدولي كان يمثل دفعة هامة للجهود التي تبذل من أجل وضع حد للاحتلال غير الشرعي وقمع جنوب افريقيا في ناميبيا .

وبعد المؤتمر الدولي ووفقاً لندائه ، تناول مجلس الامن مسألة ناميبيا في شهر أيار / مايو . والاجتماعات التي عقدها مجلس الامن قد جاءت في وقتها وكانت ضرورية . ان ناميبيا مسؤولة فريدة في عنق الامم المتحدة ، وهي مسؤولة تحملتها بعد انهاءها لانتداب جنوب افريقيا عام ١٩٦٦ . ان الامم المتحدة تمارس هذه المسؤولية من خلال مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، السلطة الوحيدة القائمة بإدارة ناميبيا الى حين استقلالها وبالإضافة الى ذلك ، فان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يمثل الاساس الوحيid لتحقيق استقلال ناميبيا .

وفي ٣١ أيار/مايو اتخذ مجلس الامن القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) الذي أعاد التأكيد على المسؤولية الخاصة للامم المتحدة عن ناميبيا والحاجة الى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في اسرع وقت ممكن . وقد كلف الامين العام بمهمة صعبة وهي القيام بمشاورات عاجلة مع جميع الاطراف المعنية من اجل التوصل الى تنفيذ خطة الاستقلال . وقد قام الامين العام بهذه المشاورات وبالدراسة التفصيلية للموقف بصورة دقيقة للغاية . وكثير من القضايا التي كانت متبقية بعد الجهود التي بذلها فريق الاتصال الغربي قد تناولها الامين العام اثناء المفاوضات التي قام بها . وقد تمت تسوية تلك المسائل وعلى ذلك ، وبطريقة عملية كان الطريق مفتوحا امام تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولكن جنوب افريقيا عرقلت عملية المفاوضات هذه المرة بوضع شرط مسبق يخرج عن اطار خطة السلم التي وردت في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ان الأمين العام قد تقدم في تقريره بتقييم واضح ذى صلة وثيقة بالوضع المتعلق بناميبيا . وشكل هذا التقييم أساسا لجولة ثانية من اجتماعات مجلس الأمن ، هذه المرة في شهر تشرين الأول / اكتوبر ، وطلب مجلس الأمن عند ختام مداولاته الأخيرة من جنوب افريقيا مرة أخرى ان تتخلى عن مناوراتها التسوية وان تنهي احتلالها الخطير غير المشروع وغير العادل لناميبيا . وكلف الأمين العام بمهمة القيام بمشاورات إضافية بهدف تأمين تنفيذ هذا القرار . وفي نفس الوقت تقريبا فان وزير خارجية جنوب افريقيا أعلن ان جنوب افريقيا لا تعتزم تغيير موقفها أو ان تحترم طلب الأمم كلها .

ان ما هو فريد بالنسبة لمسألة ناميبيا ليس هو فقط المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة ، ولكن أيضا حقيقة انه لا يوجد أى شك في ذهن أى شخص اين يقع اللوم كله بشأن استمرار هذه الحالة المؤسفة . ان جنوب افريقيا بسياساتها المستقرة في اخضاع الشعب النامبي لسياساتها الاستعمارية والقمعية ، وفي نهب الموارد الطبيعية والانسانية لناميبيا ، وفي القيام بهجمات خطيرة ضد الدول الافريقية المجاورة ، وفي القيام بأعمال التخريب وزعزعة الاستقرار في الجنوب الافريقي ، وفي الاحتلال للاجزاء الجنوبية من انغولا بنية استمرار هذا الاحتلال ، يقع على عاتقها اللوم وحدها . وخلال المسار الطويل للمفاوضات الرامية الى وضع حد لهذه السياسات الضارة والخطيرة لجنوب افريقيا ، فان دول خط المواجهة والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، قد أبدت أقصى حد من المرونة والتفهم . ولم تكن ، بطبيعة الحال ، تستهدى الا بالرغبة في انقاذ ناميبيا من الاحتلال الاستعماري والقمع والتقسيم على القيام بذلك . وكانت تحفزها فقط ولا تزال الرغبة في وضع نهاية لمعاناة الشعب النامبي في اقرب وقت ممكن . وتعترف حكومتي وتشيد بالجهود والتضحيات الكبيرة التي تبذلها الدول الافريقية تأييدا للشعب النامبي في كفاحه الصعب لتحطيم اغلال هيمنة جنوب افريقيا . ولقد طرحت جنوب

افريقيا جانبا كل مقترحات السلام رغم هذا المسلك التوفيقي الذي تنتهجه دول خط
المواجهة وسوابو .

وبالاضافة الى ذلك ، فان ازدياد أعمال العدوان التي تقتربها جنوب افريقيا
ضد البلدان الافريقية ، خاصة خلال الشهور الأخيرة يشكل تهديدا متزايدا للسلام
والأمن الاقليميين والدوليين . وجنوب افريقيا ، بدلا من الاهتمام بسخط العالم
الذي أدت اليه هذه السياسات ، فانها تقوم بمحاولات لدعم احتلالها وسياساتها
الاستعمارية في ناميبيا . وهناك مؤشرات بأنها تقوم بمناورات دولية ترمي الى احباط
التطلعات المشروعة للشعب الناميبي من أجل الاستقلال الحقيقي ، والى منع تنفيذ
قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمسألة ناميبيا . ان سياساتها في التمييز العنصرى
والفصل العنصرى تطبق بالكامل في ناميبيا وجنوب افريقيا .

من الواضح انه حتى مظهر الاستقرار والعلاقات السلمية لن يوجد فـي
الجنوب الافريقي حتى يمارس الناميبيون حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ،
والحرية والاستقلال في ناميبيا . ولهذا السبب ، ونظرا لاستمرار تعنت جنوب افريقيا ،
فان حكومتي تعتقد ان التدابير الحالية التي تتخذ ضد جنوب افريقيا يجب ان يعاد
تقييمها وان تدعم وان تطبق عقوبات اضافية فعالة كالتي وردت في ميثاق الامم
المتحدة .

وبالاضافة الى ذلك ، وفي هذه الظروف ، فانه الى ان تدرك جنوب افريقيا
الخطأ المطلق لسياساتها وممارساتها ؛ والى ان تنهي احتلالها غير العادل
وغير الشرعي لناميبيا ، فليس أمام الشعب الناميبي خيار سوى ان يستمر في كفاحه
البطولي من أجل الاستقلال تحت قيادة سوابو . وتؤيد حكومتي الشعب الناميبي تماما
في هذا الكفاح ، وتتخذ أقصى حيلة لتفادى العلاقات مع جنوب افريقيا في المجالات
الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والاقتصادية والعسكرية وأى مجالات أخرى . ويسعد
حكومتي انها تسهم باستمرار في صناديق مساعدة الشعوب في ناميبيا والجنوب الافريقي .

ان شعب ناميبيا الباسل يبذل تضحيات كبيرة وقطع شوطا طويلا في كفاحه النبيل . والحكومة التركية على ثقة من انه سيحرز النصر النهائي في المستقبل القريب . وفي هذا الصدد ، أود أن أكرر أن حكومتي ملتزمة ببذل كل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تحقيق الاستقلال السيادي الكامل والسلامة الاقليمية لناميبيا .

السيد كاساندر (سان تومي وبرينسيبي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

مرة أخرى وبعد الكثير من السنوات تدرس هذه الجمعية العامة مسألة ناميبيا التي هي محل الكثير من الجهود المضنية من قبل المجتمع الدولي برمته بغية التوصل الى تنفيذ سريع غير مشروط للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

بالرغم من ان المجتمع الدولي قد أدان المناورات التسوية والاعمال العسكرية الوحشية للنظام العنصرى لجنوب افريقيا في الجنوب الافريقي واحتلالها غير المشروع لناميبيا ، فان نظام الفصل العنصرى لم يقتصر على تحدى ورفض كل الخطوات الهادفة الى تصفية الاستعمار في الاقليم بل انه يستعد ايضا لاطالة أمد حرب التدوير التي يشنها في كل البلدان المجاورة .

وفي خلال السنوات القليلة الماضية ، قامت جنوب افريقيا بتصعيد أنشطتها العدوانية ضد دول خط المواجهة . ان أنشطة بريتوريا كانت تستهدف منع تقديم كل المساعدات للقوات المناضلة ضد الفصل العنصرى داخل وحول جنوب افريقيا ، وذلك بتقويض الاعتماد على الذات الفردى والجماعى بين الدول الافريقية المستقلة ، مما يخلق تبعية اقتصادية قصوى لجنوب افريقيا ، وبشن حرب غير معلنة ضد حكومات وشعوب دول افريقية مستقلة هي : أنغولا وليسوتو وموزامبيق .

ان شعب وحكومة سان تومي وبرينسيبي يرفضان أى رابطة أو تواز بين

استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الدولية الكوبية من جمهورية أنغولا الشعبية ،
ويذكران بشكل قاطع أن أية محاولات للاستمرار فيما يسمى بالرابطة كانت ترمي بشكل
مغرض الى تأخير عملية تصفية الاستعمار في ناميبيا وتشكل تدخلا في الشؤون الداخلية
لدولة عضو ذات سيادة هي جمهورية أنغولا الشعبية .

وبينما تستخدم دول معينة مسألة الوجود الكوبي في أنغولا لممارسة ضغط سياسي على أنغولا ، فلم يذكر سوى القليل ، ان كان قد ذكر شيء على الاطلاق ، حول احتلال جنوب افريقيا العنصرية لأجزاء من أراضي أنغولا في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة . ونحن مقتنعون بأن نظام الفصل العنصرى لا يهتم بايجاد تسوية قائمة على التفاوض لمشكلة استقلال ناميبيا ، وبأنه يستغل المفاوضات كستار من الدخان في الوقت الذى يحول فيه ناميبيا الى قاعدة لشن العدوان ضد انغولا ومن أجل زعزعة استقرار دول خط المواجهة الأخرى .

وكذلك يقتنع وفد بلادى بأن الاهداف الرئيسية لجنوب افريقيا تتمثل في تعزيز وادامة نظامه في الفصل العنصرى وبسط سيطرته على الدول الافريقية المستقلة المجاورة .

ان عدم تعرض جنوب افريقيا بشكل متزايد للعقاب ، والمزايا التي تمنحها لها بعض الدول الغربية ، تتيح لها أن تمول العصابات المسلحة التي تدعمها والمرتزقة الذين يقومون بنشر الرعب والتدمير في الجنوب الافريقي . ولهذا فمن الضروري منح جميع المساعدات الممكنة لدول خط المواجهة لتدافع عن استقلالها وسلامة أراضيها . وتكشف مرة أخرى التقارير التي قد مها الى هذه الجمعية مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، حجم المشكلة ، وأن مناورات بريتوريا وتهربها يهدفان الى الاستمرار في احتلال ناميبيا احتلالا غير قانوني ونشر ممارساتهما الكريهة في الفصل العنصرى . ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد طريق آخر لاجداث تغير سلمي في الجنوب الافريقي وتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) الا بتبني فرض عقوبات اجبارية شاملة وفعالة طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وختاما ، فان وفد بلادى يود أن يكرر دعما لشعب ناميبيا البطل وتضامنا التام معه في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال بزعامة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ممثله الشرعي الوحيد .

السيد ليانغ يوفان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) :

ان ناميبيا هي البلد الوحيد في قارة افريقيا الذى لم يحصل على استقلاله بعد . وهو أكبر المستعمرات المتبقية في العالم . وليس تحقيق استقلال ناميبيا هو المطلب الملح لشعبها فحسب ، بل انه أيضا الأمل القوي للخالبة الساحقة من البلدان والشعوب الافريقية ، وجميع البلدان والشعوب المحبة للسلام المؤمنة بالعدل في العالم . بيد أن سلطات جنوب افريقيا قد وطئت بقدمها قرارات الأمم المتحدة الرسمية وأعاقت مرارا وتكرارا حل مسألة ناميبيا ، وبذلك هدمت السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي كله . ولهذا أصبح استقلال ناميبيا قضية دولية تسبب القلق العميق وتتطلب قرارا عاجلا .

لقد انقضت خمسة أعوام منذ اتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن تحقيق الاستقلال لناميبيا . وتعاونت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ودول خط المواجهة الافريقية تعاوننا وثيقا مع الأمين العام في اطار المفاوضات من أجل تنفيذ القرار المذكور ، واتخذت موقفا منصفا ومتعقلا أشاد به المجتمع الدولي على نطاق واسع ، وعلى النقيض من ذلك لجأت سلطات جنوب افريقيا الى جميع أشكال المناورات وواصلت اثاره القضايا الجانبية في محاولة لعرقلة وتخريب التفاوض . وفي كل مرة تصل جولة المفاوضات الى مرحلة حاسمة حيث يلوح التقدم في الأفق ، تقوم جنوب افريقيا بطرح قضايا جديدة وتزيد من مطالبها . ويعتبر رباط استقلال ناميبيا بسحب القوات الكوبية من انغولا بمثابة ذريعة أخرى قدمتها جنوب افريقيا في العام الماضي من أجل تأخير تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترفض سوابو ودول خط المواجهة الافريقية هذا المطلب غير المنطقي وغير المعقول ، وكذلك يدبنه المجتمع الدولي . ومن الواضح ان سلطات جنوب افريقيا تحاول عن طريق التزامها بموقف " الربط " استخدام كستارد خان لتعشى أبصار الناس ولتلقى بتبعية تأخير استقلال ناميبيا على الآخرين ، حتى يمكنها التمسك بناميبيا .

وتحاول سلطات جنوب افريقيا بتأخيرها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) أن تكسب الوقت ، وتدعيم حكمها أكثر في ناميبيا . وهي من جهة ، تشجع القوى المؤيدة لجنوب افريقيا داخل ناميبيا على أمل " التسوية الداخلية " . فبعد سقوط " مجلس وزراء " الحكومة العميلة التي أقامتها في ناميبيا ، في بداية هذا العام ، تحاول الآن تقديم ما يسمى " بمجلس الدولة " لاعداد ما يسمى بالدستور الجديد . ومن جهة أخرى ، تكثف بناءها العسكري ، وتقهّر حركة التحرير الوطنية بقيادة " سوابو " ، وتقتل وتسجن الوطنيين في ناميبيا بلا رحمة في محاولة لا جدوى منها لأضعاف قوات التحرير الوطني . وقامت فضلا عن ذلك بالتهديد العسكري مـراراً وباستفزاز البلدان الافريقية الجنوبية التي تؤيد نضال شعب ناميبيا من أجل الاستقلال استفزازا مسلحا . ولا تزال جنوب افريقيا تحتل الى اليوم مساحات كبيرة من أراضي جنوب انغولا .

ولا تنفصل الأعمال الاحرامية السابق ذكرها التي تقوم بها سلطات جنوب افريقيا عن تغاضي وتأييد دولة عظمى رئيسية . وتواصل هذه الدولة السياسة التي تسمى بالارتباط البناء ، وتوسع علاقاتها مع جنوب افريقيا في مختلف المجالات مما زاد من صلف سلطات جنوب افريقيا الرجعية .

في العام الماضي أو نحوه ، بذل المجتمع الدولي جهودا جديدة صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وتحقيق استقلال ناميبيا في وقت مبكر . وفي نيسان /ابريل الماضي ، عقد المؤتمر الدولي لنصرة شعب ناميبيا في سبيل الاستقلال في باريس ، وشارك فيه ممثلو ما يربو عن ١٠٠ بلد . واعتمد المؤتمر اعلان باريس وبرنامج العمل . وفضلا عن ذلك ، فقد أدرج كل من اجتماع القمة السابع لبلدان عدم الانحياز في آذار/مارس الماضي ، واجتماع القمة التاسع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية في حزيران /يونيه الماضي مسألة ناميبيا كبند هام في جدول أعمالهما واعتمدا الوثائق ذات الصلة . واجتمع مجلس الأمن للأمم المتحدة مرتين في آيار/مايو وتشرين الأول /اكتوبر الماضيين ، لاستعراض مسألة ناميبيا واتخذ القرارين ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) .

وجدير بالذكر أن قرار مجلس الأمن ٥٣٩ (١٩٨٣) يدين بوضوح جنوب افريقيا " لعرقلتها تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) " ، ويرفض " اصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل لا صلة له بها وغريبه عنه ، بوصف ذلك أمرا لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " ويقرر " النظر في اتخاذ التدابير الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة " في حالة استمرار عرقلة جنوب افريقيا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن . وهذا يظهر الرغبة العامة للمجتمع الدولي . ومع ذلك ، فإن سلطات جنوب افريقيا تتماهى الى حد اغفال ومعارضة المطلب العادل الذى ورد في قرارات الاجتماعات السابق ذكرها وأعرب عنه المجتمع الدولي . وفي اليوم التالي على وجه التحديد لاتخاذ مجلس الأمن قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) في ٢٨ تشرين الأول / اكتوبر من العام الحالي ، قال وزير خارجيه جنوب افريقيا في بيانه في تحد صارخ : " لا يمكن أن تنفذ أى خطة للتسوية ما لم يتم التوصل الى اتفاق حاسم بشأن الانسحاب الكوبي من أنغولا " .

وقد كان لديه من الصلف ما جعله يؤكد أن " جنوب افريقيا مصممة على العمل ضد " البلدان المجاورة التي تؤيد نضال التحرير الذى يقوم به شعب ناميبيا ، " حتى ولو أدى بنا الى النزاع مع العالم كله " .

وتهدد سلطات جنوب افريقيا بالتمسك العنيد بموقفها من " الربط " ، البلدان المجاورة لها ، بل العالم كله بالمواجهة . ولا نستطيع بالتأكيد أن نتحمل ذلك . ونحن نرى انه في ظل هذه الظروف ، ينبغي على الأمم المتحدة أن تدعو المجتمع الدولي الى أن يمارس مزيدا من الضغط لحمل جنوب افريقيا واجبارها على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا ، وان تدعو كل الحكومات الى أن تنفذ على نحو صارم قرارات مجلس الأمن بشأن حظر شحن الأسلحة الى جنوب افريقيا وأن تطبق العقوبات الالزامية الشاملة ، بما في ذلك حظر البترول ، ضد جنوب افريقيا ، وأن تدعو المجتمع الدولي ، فضلا عن ذلك ، الى تقديم الدعم المادى والمعنوى للقضية العادلة لشعب ناميبيا وشعب جنوب افريقيا وشعوب دول خط المواجهة الافريقية .

بقيادة سوابو يتحدى شعب ناميبيا الطغيان ، ويواصل شن نضال لا يقهر من أجل استقلاله وتحرره الوطني . ورغم الضغوط والتضحيات ، تساند على نحو قاطع ، البلدان

الافريقية ، لاسيما بلدان خط المواجهة ، شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا لصالح تحرير الجنوب الافريقي بأسره . ونود أن نشيد هنا بكل صدق بالشعوب الباسلة الصلبة في ناميبيا وجنوب افريقيا ودول خط المواجهة الافريقية .

وفي العام الماضي ، قام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بقيادة السفير لوساكا من زامبيا بعمل شاق ضخم من أجل قضية استقلال ناميبيا . وقام الأمين العام السيد بيريز دي كوبيار بزيارة بلدان الجنوب الافريقي مرتين للاسراع بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا لجهود السفير لوساكا والأمين العام .

ان الصين ، حكومة وشعبا ، سوف تؤيد بحزم ، كما كانت تفعل دوما ، شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا في نضالهما من أجل التحرر الوطني ، وتؤيد دول خط المواجهة الافريقية في نضالها لحماية سيادتها الوطنية واستقلالها وسلامتها الاقليمية وتقدم لها المساعدة في حدود امكاناتها . ونحن مقتنعون بأنه مادام وحد الشعب في جنوب افريقيا صفوفه وواصل نضاله الطويل ، فانه سوف يحقق بالتأكيد النصر النهائي بانهاء الاستعمار والعنصرية تماما في جنوب افريقيا . وحصول ناميبيا على استقلالها في النهاية .

السيد كرافيتس (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : ان مسألة منح الاستقلال الحقيقي لناميبيا التي يحتلها النظام العنصري لجنوب افريقيا حاليا بصورة غير شرعية ، لها أهميتها الخاصة في الوقت الحالي وأصبحت الآن في مقدمة الكفاح من أجل ازالة بقايا الاستعمار والعنصرية . ولسنوات طويلة وبمرغم القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة واحتجاج المجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، يواصل قادة جنوب افريقيا اربابهم وقمعهم الوحشي ضد السكان الأصليين في ناميبيا ، في محاولة لادامة سيطرتهم على ذلك الجزء من الجنوب الافريقي .

وسنة بعد أخرى ، يزداد نضال التحرير لشعب ناميبيا قوه واتساعا لتخليص نفسه وأرضه من نير الاستعمار . ويستمر هذا الكفاح تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي أصبحت القائد السياسي المعترف به لشعب ناميبيا وحظيت بالاحترام الدولي الواسع . ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد الكفاح العادل لشعب ناميبيا الذي يشنه بقيادة سوابو بكل الوسائل المتاحة له ضد المحتل البغيض .

وتنادى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بقوة ، انطلاقاً من موقفها المبدئي ، الأعمال السريع من جانب شعب ناميبيا لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس وحدة وسلامة أراضي بلده بما في ذلك خليج والفس والجزر القريبة من شواطئه ، ونقل كل السلطة الى شعب ناميبيا عن طريق منظمة سوابو التي تعترف بها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد .

ان الطريق نحو تحقيق تسوية عادلة للمسألة الناميبية قد تم تحديده في عدد من قرارات الأمم المتحدة ، وبصفة أساسية قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يضع خطة لمنح هذا البلد الاستقلال عن طريق الانتخابات الحرة تحت الاشراف الدولي وانهاء احتلال جنوب افريقيا غير المشروع لهذا البلد . الا أن نظام بريتوريا يتجاهل تلك القرارات ويحاول عن طريق قوة السلاح والمناورات السياسية أن يبقي على شعب ناميبيا تحت عبودية الاستعمار . ولا تخفي جنوب افريقيا نواياها لتنفيذ ما تسميه بالتسوية الداخلية ، وبذلك تقوم بتنفيذ ما تزعم أنه تصفية لحالة الاستعمار في ناميبيا بأسلوب لا يمس وضعها هناك مع الابقاء على السلطة في أيدي عملائها . ويدرك كل الناس الشرقاء أن النظام العميل المفروض من جانب العنصريين على شعب ناميبيا سوف لا يخدم الا مصالح جنوب افريقيا . وتبذل بريتوريا في الوقت الحالي قصارى جهودها للمعاطلة حتى يستطيع عملاء جنوب افريقيا تقوية مواقفهم .

وهكذا ، باتباع النظام العنصري في جنوب افريقيا هدفه لتأجيل عملية تحرير ناميبيا بالكامل الى أجل غير مسمى . وفرض تسوية استعمارية للمسألة الناميبية ، يتلقى هذا النظام المعون بوسائل كثيرة من جانب المدافعين عنه من الامبرياليين وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية .

ان جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تؤيد قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز التي ترفض بقوة المحاولات ذات النوايا الخبيثة للولايات المتحدة الامريكية وجنوب افريقيا لربط استقلال ناميبيا ببعض المسائل الملغقة مثل انسحاب القوات الكوبية من أنغولا مما يعتبر في الواقع تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة .

ان من حق جمهورية انفولا الشعبية أن تقرر بنفسها الأمور المتعلقة بأمنها .
ومن الجدير بالذكر أن أعمال العدوان المستمرة على نطاق واسع التي تقوم بها جنوب
افريقيا العنصرية ضد انفولا يتم شنها في الواقع من اقليم ناميبيا المحتل بصورة غير شرعية .
ان قوات جنوب افريقيا - التي يبلغ عددها الآن ما يزيد على ١٠٠ ألف جندي - يجب
أن تنسحب فوراً وبدون شروط من ناميبيا .

ان التقارير الأخيرة حول المزيد من أعمال العدوان المسلح لنظام بريتوريا في
الجزء المحتل من انفولا والمزيد من الاغارات على البلدان الافريقية المستقلة بما يؤدي
الى خسائر في الأرواح واراقة الدماء تؤكد مرة أخرى أن سياسة جنوب افريقيا تعتبر تهديداً
بالغ الخطورة للسلم والأمن الدوليين . ومن الواضح أن العنصريين ما كان يمكنهم أن
يتصرفوا بذلك العنف لولا تمتعهم بالدعم الواسع والحماية من قبل بعض الدول الغربية ،
وبصفة أساسية الولايات المتحدة واسرائيل ، التي تعتبر أن العصاة العنصرية المتولية
للسلطة في جنوب افريقيا هي حليفها الاستراتيجي وقد أقامت ما تسميه "بالوصل البناء"
معهما . وفي الواقع ان دعم قوى الامبريالية ، وأساسا الامبريالية الأمريكية ، هو الذي
يمكن العنصريين من الاستمرار في الاستهانة بارادة المجتمع الدولي وفي الاحتلال غير
الشرعي لناميبيا ونهب مواردها الطبيعية واستخدام أراضيها في القيام بالعدوان ضد
البلدان الافريقية المجاورة ، وفي الابقاء على النامبيين تحت نير الاستعباد الاستعماري
عن طريق قوة السلاح والارهاب .

وتطالب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بوضع حد فوري للمناورات البغيضة
التي تقوم بها جنوب افريقيا وعدد من البلدان الغربية الأخرى والتي تستهدف تقويض
قرارات الأمم المتحدة بشأن منع الاستقلال الحقيقي لناميبيا . والواجب المباشر الذي يقع
على الأمم المتحدة وأساسا على مجلس الأمن هو اتخاذ جميع التدابير اللازمة بصورة فورية
لضمان التوصل الى تسوية عادلة للمشكلة الناميبية بأسرع ما يمكن . ويجب أن يطبق مجلس
الأمن العقوبات الشاملة الالزامية ضد نظام بريتوريا في اطار الفصل السابع من ميثاق
الأمم المتحدة . لقد انقضى الآن زمن توجيه النداءات والمطالب الى جنوب افريقيا .

والآن حان الوقت لجبار نظام بريتوريا والقوى التي تسانده على الخضوع لارادة المجتمع الدولي وقيامه بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وثمة خطوة في الاتجاه الصحيح تتمثل في قيام جميع الدول بتنفيذ برنامج العمل الجديد لمناهضة الفصل العنصرى الذى ينظر فيه خلال الدورة الحالية للجمعية العامة والذى يرد في الوثيقة A/38/539 . ان ذلك العمل ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا يطالب باتخاذ المجتمع الدولي والمؤتمر السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز والدورة التاسعة عشرة لاجتماع رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال والمحافل الدولية الهامة الأخرى ومنظمات وحركات التضامن . ويؤيد وفد اوكرانيا القرارين اللذين اتخذهما مجلس الأمن في حزيران /يونيه وتشرين الأول /اكتوبر وهما القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) والقرار ٥٣٩ (١٩٨٣) . وينص هذان القراران على بعض التدابير المحددة لضمان التوصل الى تسوية عادلة لمشكلة ناميبيا ، وهما يعززان المبادئ الأساسية التي تقوم عليها تلك التسوية ويؤكدان على دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في هذا الخصوص .

ان ما يجب القيام به الآن هو تدعيم تلك العملية الايجابية والعمل على استمرارها . ونحن نتطلع بقدر من الأمل الى التقرير الدورى للأمين العام للأمم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا . ان الجهود المشتركة والمثابرة من جانب كل الدول هي وحدها التي ستكون من اجبار جنوب افريقيا على تنفيذ قرارات الامم المتحدة ووضع حد لاحتلالها غير الشرعي لناميبيا وضمان حصول الشعب الناميبي على الاستقلال الحقيقي .

وفي الختام يود وفد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن يوضح مرة أخرى أن شعب ناميبيا يمكنه أن يعتمد دوما على تأييدنا وتضامننا الكاملين في كفاحه العادل من أجل التحرر .

السيد كيسى (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان المشاركة الواسعة

النطاق في المناقشة حول مسألة ناميبيا تدل بلا شك على الاهتمام المتزايد بتلك المسألة من قبل كل أعضاء المجتمع الدولي نظرا للحالة المقلقة للغاية في هذا الاقليم .

وبالنسبة لنا الأفارقة الآخرين ، يعتبر تاريخ ناميبيا تاريخنا ومؤسساتها هي مأساة القارة الافريقية بأكملها . مأساة : تلك هي الكلمة الرئيسية التي تميز وتصف على أفضل نحو ممكن حياة شعبنا الشقيق في ناميبيا الذي يكافح منذ أكثر من ثلاثين عاما من أجل استقلاله وحرية ، وذلك على الرغم من اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ الذي تضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ان مسألة ناميبيا موضع نظر الأمم المتحدة لمدة ثمانية وثلاثين عاما - ثمانية وثلاثون عاما ظهر فيها ذلك البند بصورة منتظمة في جدول أعمال كل دورة من دورات الجمعية العامة التي اتخذت في كل مناسبة العديد من القرارات . كما اتخذ مجلس الأمن قراراته الهامة حول تلك المسألة . وهي مسألة معروفة تماما لدى الجميع ومن ثم لا حاجة الى أن أعرض لخلفيتها .

ويكفي القول ان عقد دورتين لمجلس الأمن هذا العام وعقد المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبى في سبيل الاستقلال بباريس خلال الفترة من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل هذا العام كانا لاغنى عنهما نظرا لاستمرار جنوب افريقيا في الاحتلال غير الشرعي لناميبيا على الرغم من قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٦٦ ، الذى انهى ولاية تلك الدولة على ناميبيا ووضع الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وعلى الرغم من الرأى الاستشارى الذى أصدرته محكمة العدل الدولية المقدم في ١٩٧١ والذى يصف تواجد جنوب افريقيا في ناميبيا بأنه وجود غير شرعي ويعلن أن على تلك الدولة أن تنسحب من ناميبيا .

ويلحظ وفد توغو بقلق بالغ واستنكار أن عملية حصول ناميبيا على استقلالها مازالت مجمدة نتيجة عناد النظام العنصرى لجنوب افريقيا ، ورفضه المستمر الانعاز للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وبصفة خاصة قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) التي تطالب جميعها بوضع حد للاحتلال غير المشروع لناميبيا بواسطة نظام بريتوريا .

وهذا هو الوقت المناسب للاشارة بجهود مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، بصفته السلطة القائمة بإدارة الاقليم ، الذي يستمر ، في ممارسته لوظائفه ، في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح انسحاب الادارة غير الشرعية لجنوب افريقيا من ناميبيا ، ويدعو بصفة مستمرة المخاطر الكامنة في السياسات التي تتبعها جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا . وقد طالب المجلس المجتمع الدولي برفض كل المناورات السياسية الخادعة أو المناورات الدستورية التي عن طريقها تحاول جنوب افريقيا ادامة أو على الأقل اطالة وجودها في ناميبيا .

وفي هذا الصدد ، يسعدني أن أشيد أشادة خاصة برئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، السفير بول لوساكا ، لتفانيه المثالي لصالح قضية ناميبيا . وما زال وفد بلادي مقتنعا بأن المطلب الأول لتسوية مسألة ناميبيا هو وضعها في إطارها الصحيح . فما الذي تمثله تلك القضية ؟ ان مسألة ناميبيا هي مسألة إنهاء استعمار لا أكثر ولا أقل . وتتعلق بحقوق شعب غير قابلة للتصرف في تقرير المصير، وفي حريته واستقلاله الوطني، وإذا ما وضعنا تلك المشكلة في هذا الإطار يتعين علينا الاعتراف بأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفر أساسا لا بديل له لحل تلك المشكلة، ولقد أعرب توافق الآراء الدولي بوضوح عن الرغبة في أن تحصل ناميبيا على وجه السرعة على حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وعن أن ذلك القرار لا بد أن ينفذ بالكامل ونما ابطاء . وبالتالي فاننا نوجه نداء ملحا الى كل البلدان التي بوسعها أن تمارس الضغوط على حكومة بريتوريا - أن تفعل ذلك - لجبارها على التخلي عن رباط استقلال ناميبيا بمسائل غريبة عن المشكلة ، وبصفة خاصة سحب القوات الكوبية من انغولا .

ويعتقد وفد بلادي أنه اذا ما استمرت جنوب افريقيا في تأجيل استقلال ناميبيا باللجوء الى حيل ومناورات تسويقية ، فيتعين على مجلس الأمن أن ينظر في اعتماد جزاءات الزامية شاملة ضدها ، لا رغامها على احترام قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . فهل نسينا أن الجمعية العامة سبق أن أعلنت سنة ١٩٨٢ السنة الدولية للتعبعة من أجل فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ؟ اننا نأمل أن يبذل المجتمع الدولي أثناء هذه السنة كل الجهود الممكنة التي تؤدي الى اعتماد مجلس الأمن جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . لقد تحملنا طويلا موقف التحدي الذي فرضته علينا جنوب افريقيا . وحين الوقت لأن نتصرف بفعالية ؛ نتصرف الآن ، أولا نتصرف أبدا .

وفي انتظار ذلك ، يعتقد وفد بلادي أنه يتعين على الجمعية العامة أن تتخذ التدابير التالية : أولا ، على الجمعية ضمان أن تكف جنوب افريقيا عن انتهاج سياسة عدوانية لا هودة فيها ، وقمع وحشي يتخذ شكل اغتالات واعتقالات وأعمال تعذيب

موجهة ضد النامبيين ، وبوجه خاص ضد زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وأعضائها .

ثانيا ، على الجمعية العامة أن تضمن أن تكف جنوب افريقيا عن تعزيز وجودها العسكري في اقليم ناميبيا ، واستغلال هذا الاقليم كنقطة انطلاق لارتكاب أعمال العدوان ضد البلدان المجاورة ولا سيما انغولا .

ثالثا، على الجمعية العامة أن تضمن أن تكف جنوب افريقيا عن نهب الموارد الطبيعية لناميبيا ، بالتواطؤ مع المصالح الاقتصادية الأجنبية ، تحديا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، وكذلك المرسوم رقم ١ الصادر عن مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا .

وفي الختام يود وفد بلادي أن يغتنم تلك الفرصة ليعيد التأكيد على دعم حكومة توغو وشعبها لشعب ناميبيا الباسل ، تحت قيادة سوابو ممثله الحقيقي الوحيد ، في كفاحه البطولي من أجل استقلال ناميبيا . ونجدد تهانينا الحارة للأمين العام على الجهود الدائبة التي لا تكل والتي يبذلها من أجل تيسير حصول ناميبيا على الاستقلال في إطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

السيد نغوين توانغ (فيت نام) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : خلال

عام ١٩٨٣ ، عقدت الأمم المتحدة عدة اجتماعات لمناقشة مسألة ناميبيا ، واتخاذ قرارات بشأنها . وهذا يبرهن على الطبيعة الملحة للمشكلة ، والقلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاءها . ولقد أعلن وفد فيت نام في مختلف هذه المحافل عن موقف بلاده ، وقدم اسهامه المتواضع في هذا الشأن . وفي الاسبوع الماضي تكلم وفدنا بشأن البند ٣٢ من جدول الأعمال ، المتعلق بمجمل مسألة سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تمثل جريمة في حق الانسانية ، وضد السلم . لذلك فان كلمة اليوم ستقتصر على حق شعب ناميبيا في تقرير المصير ، أو بالأحرى ، على بعض أوجه المشكلة ، التي تبدولنا ذات أولوية .

وأول ما يسترعي انتباهنا هو أن القمع الذي ترتكبه حكومة بريتوريا قد تحول الى حرب قمعية حقيقية ضد شعب ناميبيا الشهيد . ان أكثر من ١٠٠ ألف جندي

متمركزون في ٧٥ قاعدة عسكرية يجوسون البلد ، كما أن السكان البيض حتى النساء والفتيان في سن السادسة عشرة مدججون الى آذانهم بالسلاح ، وتتم تعبئة بعض الشباب الناميبي وتنظيمهم على أساس قبلي فيما يسمى بالحرس الوطني . ويتسخذ الجهاز الادارى صبغة عسكرية بشكل متزايد بادخال أعداد متزايدة من ضباط الجيش في الوظائف الادارية على مختلف المستويات . وبينما تكثف بريتوريا حربها العدوانية ضد شعب ناميبيا ، فانها توسع من أعمالها العدوانية المسلحة ضد البلدان المجاورة .

وما يجب أن نبرزه هو أن تلك الحرب ، وفقا لمنطقها الداخلي ، سوف تتصاعد لا محالة ، مع مخاطر لا يمكن التنبؤ بها ، من حيث امتدادها وتكثفها . وحرب فييت نام تعد إحدى السوابق التي يجب أن نضعها في اعتبارنا . وهي حرب قمعية ، ظلت تتصاعد وتتصاعد كما يعرف الجميع ، حتى أصبحت حربا عدوانية امتدت حتى شملت الهند الصينية بأكملها ، واستخدمت فيها أكثر الأسلحة تطورا ، وانطوت على أبشع الجرائم التي يرتكبها المعتدون . وحيث أن ناميبيا هي هدف استعمار جماعي للامبريالية الغربية ، فهناك مخاطر متعاطمة بأن تتصاعد الحرب القمعية في ذلك البلد بسبب السياسة المغامرة للإدارة الحالية للولايات المتحدة ، وقيام بريتوريا بتنفيذها بلا أدنى تردد .

ان الاستخدام الوحشي للأخلاقي للقوة من جانب أكبر دولة امبريالية ، ضد بلد صغير يقل عنه عشرة آلاف مرة من حيث الحجم وعدد السكان ، كما حدث مؤخرا في غرينادا ، سيؤدي بشعوب العالم جميعها ، ومن بينها شعب ناميبيا ، الى ألا تصدق مرة اخرى اعلانات احترام القانون والميثاق التي تتشدد بها زعيمة الامبريالية وحلفاؤها ، أو تأكيدهم لحسن نيتهم فيما يتعلق بقرارات الأمم المتحدة .

ان مخاطر اندلاع حرب أكثر وحشية وأكثر انتشارا قد أصبحت أكثر قربا من الواقع . ولكن ذلك لا يعني أن الامبرياليين سيكون لهم الكلمة الأخيرة . ان نضال ناميبيا من أجل الحرية ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، قد اكتسب أرضا صلبة ، ليس في بلدان اخرى كما تدعي بريتوريا ، ولكن بين شعب ناميبيا ذاته . وفي عالم اليوم لا يمكن قهر شعب يخوض مثل هذا الكفاح بعقل وقلب واحد .

وفي مواجهة تلك الحرب القمعية التي تشنها بريتوريا ، يحشد شعب ناميبيا كل قواه ، ويستخدم الآن كل الوسائل المتاحة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، للحصول على حقه في تقرير المصير . وهذا عمل رشيد ومشروع وقانوني لا يمكن انكاره أو الطعن فيه .

ويعد كفاح شعب ناميبيا ، بالإضافة الى ذلك ، ضربة مباشرة ضد سياسة الفصل العنصري المقيتة . كما يعتبر مساعدة أخوية لشعب جنوب افريقيا ، ومساعدة مباشرة وفعالة لدول خط المواجهة ، التي تتعرض لسياسة الاستعمار الجديد واعادة الغزو ، التي تمارسها الامبريالية الدولية . ويعتبر هذا الكفاح أيضا اسهاما بارزا في الحفاظ على السلم والأمن في المنطقة . ان تضامن شعوب ودول الجنوب الافريقي في هذا الكفاح أمر منطقي ، وضرورة من ضرورات الحياة ، ويتفق تماما مع القانون الدولي والأخلاقيات .

وبهذه الروح ، أعلن مؤتمر قمة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في نيودلهي في أوائل هذا العام أنه

"أشاد بأنشطة سوابو ، وخاصة جناحها العسكري ، جيش التحرير الوطني في لناميبيا ، في كفاحها ضد الإدارة غير الشرعية في ناميبيا . . . " (A/38/132 ،

Corr.1 و 2 ، ص ١٧)

وتتذرع وفود بعض البلدان بعدم استعمال القوة لتبرير رفضها تأييد الكفاح الذي يخوضه شعب ناميبيا بكل الوسائل . ومع ذلك لم تقم تلك البلدان التي لها نفوذ كبير على بريتوريا بأى شيء فعال لمنع جنوب افريقيا من شن حربها القمعية وتكثيفها ضد شعب ناميبيا . والواقع ان هذه البلدان على وجه الدقة هي التي ساعدت جمهورية جنوب افريقيا على تجنب تنفيذ قرار الأمم المتحدة الخاص بفرض حظر توريد الاسلحة ، وتساعد جنوب افريقيا على تعزيز--ز صناعة الاسلحة لديها ، وبهذا تمكنها من مواصلة حربها القمعية واعمالها العدوانية .

ان تجربة نضال التحرر الوطني على مر العقود الماضية قد أثبتت ان الكفاح الشامل ، بما في ذلك الكفاح المسلح من جانب شعب ناميبيا ، لا يؤدي الى تصاعد العنف ، الذي يمكن في طبيعة نظام الفصل العنصري ذاتها ، وانما على العكس ، يساعد على منع تصاعد الحرب التي ترغب فيها بريتوريا وحمايتها .

ان كفاح شعب ناميبيا الشامل لا يعوق او يؤخر الحل السلمي لمشكلة ناميبيا . وانما يوفر قوة دفع اكبر تجاه هذا الحل ، مما يجعل جنوب افريقيا تتخذ موقفا اكثر تعقلا . ويمكن هذا الكفاح الشامل شعب ناميبيا من الاقتراب من هدفه النهائي ، الذي هو في الواقع هدف ومسؤولية الأمم المتحدة ايضا ، وهو تحقيق حق ذلك الشعب في تقرير المصير وفي إقامة دولة ناميبية مستقلة حقا .

ولا ينبغي للمجتمع الدولي ان يسترخي في الوقت الذي يواصل فيه السعي الى حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، وانما ينبغي ان يكف دعه وساعده المباشرة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ولدول خط المواجهة في جميع انشطتها . ولقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في باريس في نيسان /ابريل الماضي جميع الدول والوكالات المتخصصة

وغيرها من المنظمات الدولية الى تقديم المزيد من المساعدة المادية لشعب ناميبيا ومنظمة سوابو والعمل من أجل تعبئة الحكومات والرأى العام تاييدا لكفاح شعب ناميبيا من أجل التحرر .

وان تواجه جنوب افريقيا مصاعب متزايدة في الاحتفاظ بنظامها الاستعماري القديم ، الى جانب حربها القمعية ، فانها سوف تصعد ما يسمى بالاصلاحات الاستعمارية الجديدة . ان شعب ناميبيا ، الذى يكرس كل طاقته لمحاربة القمع ، يعمل تحت قيادة سوابو ، في يقظة على تقوية وحدته الوطنية ، وتبديد جميع ذرائع بريتوريا ، والحفاظة على طريقه ، الذى اختاره بحرية ، نحو الاستقلال الحقيقي ، وتجنب الوقوع في شرك الاستعمار الجديد الذى تنصبه الامبريالية .

وقد كان مؤتمر قمة نيودلهي على حق عندما ادان " كل المشاريع الدستورية والسياسية المزعومة التي حاولت جنوب افريقيا عن طريقها ادامة سيطرتها الاستعمارية في ناميبيا وحث جميع الدول على عدم الاعتراف بـاى كيان ينشأ في ناميبيا عن طريق تسوية 'داخلية' أو اى شكل آخر للإدارة المباشرة انتهاكا لقرارات الامم المتحدة ... " (A/38/132 و Corr.1 و 2 ، ص ١٨) وسوف يحسن المجتمع الدولي صنعا باعلان آرائه بمنتهى الوضوح بشأن هـذا الجانب من المشكلة ، معبرا عن تصميمه على انفاذ الاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بالكامل وشدة ، وكذلك قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة ، وتصميمه على عدم السماح بأية محاولة ، أيا كان مصدرها ، لتسوية مشكلة ناميبيا على أساس استعماري جديد خارج نطاق الامم المتحدة .

وفما يتعلق بالحل السلمي لهذه المشكلة ، فان القرارات العديدة التي اتخذتها الامم المتحدة بما في ذلك القرار الاخير لمجلس الامن الذى يؤكد ان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس الوحيد لمثل هذا الحل ، ينبغي تنفيذه على الفور ودون قيد أو شرط ودون تغيير أو تعديل . وقد كانت وفود عديدة على حق عندما شككت اثناء المناقشات الأخيرة في مجلس الامن في فعالية بل وقيمة فريق الاتصال . وقد انقضت ثلاث سنوات منذ اجتماع

التنفيذ الاول الذى عقد في جنيف . ورغم الموقف المعقول والسن الذى اتخذته سوابـو ، لا يزال فريق الاتصال يجد نفسه في طريق مسدود بسبب استمرار جنوب افريقيا في خلق المعقات واحدة تلو الاخرى . وبعد ان ارادت بريتوريا في صلف فرض خطوط توجيهية طويلة الاجل على دولة ناميبيا المستقلة ، انتقلت الآن الى اثاره مسائل دخيله ليس لها علاقة باستقلال ناميبيا . وهي تقوم بصفة خاصة بربط وقف احتلالها غير الشرعي لناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، وهو ربط وصفه احد الوفود عن حق بأنه سخيف ، وغير منطقي ، وغير قانوني ، وغير مشروع ، وغير منصف .

وقد رفض بصورة قاطعة المؤتمر الدولي لنصرة كفاح شعب ناميبيا الذى عقد في باريس المحاولات المستمرة من جانب الولايات المتحدة لعرقله تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ولاقامة اى ربط بين استقلال ناميبيا ومسائل دخيلة ، خاصة انسحاب القوات الكوبية من انغولا . ولا حاجة بي لان اشير هنا الى ان وجود القوات الكوبية في انغولا يستند الى اتفاق بين دولتين ذاتي سيادة ، والى ان هذا الاسهام السخي النبيل من جانب كوبا في الدفاع عن انغولا قد حظي بتقدير عظيم في مؤتمر القمة الخامس لبلدان عدم الانحياز الذى عقد في كولومبـو . وقد رفض كل من مجلس الامن والامين العام للامم المتحدة مؤخرا بوضوح هذا الربط الذى أنشأته الولايات المتحدة وجنوب افريقيا دون حق ،

وبينما يرحب الرأى العام الدولي ببيان وزير خارجية فرنسا الذى يحل فرنسا من هذه المحاولة ، فاننا نأسف ، مع ذلك ، لأن موقف الأعضاء الآخرين في فريق الاتصال لا يزال ، على الأقل ، مبهما . وما يثيرنا بوجه خاص ، استمرار الولايات المتحدة في الدفاع عن موقف جنوب افريقيا الذى يتعذر الدفاع عنه ، والذى هو سبب الجمود الحالي .

ويتوقع الرأى العام الدولي من مجلس الامن ان يتخذ في اجتماعه القادم ، على اساس تقرير الامين العام ، التدابير الكافية الصارمة من اجل ازالة هذه العقبة المصطنعة لعرقله استقلال ناميبيا . وأياً كانت نظرتنا لفريق الاتصال ، فان وفد فييت نام يشارك رأى العديد

من الوفود بأنه ينبغي تعزيز دور الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن أساسا ، بشأن مسألة
ناميبيا هذه ، ولقد حان الوقت لأن تتولى الأمم المتحدة ، ومجلس الأمن بصفة أساسية ،
المسؤولية المباشرة عن القيام بمهمة منح الاستقلال لناميبيا* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ستروتشكا (تشيكوسلوفاكيا) .

لقد آن الأوان أن يكون لمجلس الأمن بأسره بأعضائه الدائمين ، صوت سموع حاسم في هذا الأمر ، وألا يسمح لفريق الاتصال -المشكل من الدول القريبة بصورة بحتة - بأن يسود عليه أو يحل محله ، لأن المشكلة في الواقع هي مشكلة مسؤولية عنها الأمم المتحدة مسؤولية مباشرة ، لأن ناميبيا ، أولا وقبل كل شيء ، كانت اقليما مشمولا بوصاية المنظمة . وثانيا ، لأن أى تأخير في ايجاد حل لها سيؤدي الى وضع متفجر للغاية من شأنه أن يلحق الضرر بالسلم والأمن في المنطقة .

ان الوضع يقترب من نقطة التأزم . فالولايات المتحدة وجنوب افريقيا تحاولان - كما قلنا من قبل - أن تكسبا الوقت لاستكمال حربهما القمعية وادعاءتهما بالاصلاح ، على أمل أن تتمكنا من أن تفرضنا على العالم أمرا واقعا ، وأن تديما الاستعمار القديم أو تقييما استعمارا جديدا في ناميبيا . لذا ، وفي ظل هذه الخلفية ، لعامل الزمن أهمية قصوى . ويشاطر الوفد الفيتنامي العديد من الوفود ومجلس الأمم المتحدة لناميبيا الرأي القائل بأنه يجب وضع جدول زمني محدد لتحقيق ناميبيا للاستقلال . وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل .

أوصي مؤتمر باريس باتخاذ وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف ، ألا وهي ، الجزاءات الالزامية الشاملة ان أعلن :

" ان هذه الجزاءات هي الوسيلة الوحيدة لجعل جنوب افريقيا تطبق قرارات الأمم المتحدة " .

وأضاف المؤتمر ان هذه هي وسيلة فعالة أيضا لتجنب أى تكيف للنزاع المسلح في المنطقة . ان الحكومات التي تؤمن مخلصا بحق ناميبيا في تقرير المصير ، وفي السلم والأمن في المنطقة ، وكذلك المنظمات الدولية والرأي العام العالمي ، خاصة في أوروبا الغربية وشمال امريكا ، يمكنها بل ويتعين عليها أن تقوم باجراء للتأثير على الحكومات التي تعارض حاليا تطبيق الجزاءات ، وبالتالي ، تعوق مجلس الأمن عن اتخاذ قرارات قوية فعالة . يشني الوفد الفيتنامي على العمل الممتاز المتقن الذي قام به مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، والمفوض السامي لناميبيا ، ولجنة ال ٢٤ ، وغير ذلك من الأجهزة ، لضمان

نجاح بحث هذا البند . ويهنئ وفد بلادى واضعي هذه التقارير ، وسوف نصوت مؤيد بين مشاريع القرارات التي أعدت .

وفي الختام ، أود أن أتو على الجمعية العامة اقتطافا من رسالة أصدرها مؤخرا رئيس مجلس وزراء جمهورية فييت نام الاشتراكية في يوم ناميبيا ، أى في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر الماضي .

" ان شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية يد ينان بشدة الأنشطة الاجرامية لسلطات جمهورية جنوب افريقيا ، ويطالبان بانسحابها من اقليم ناميبيا وفقا للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة .

" يقدم شعب وحكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ، بصفة مستمرة ، تأييدهما التام دون تحفظ ، للكفاح العادل للشعب الناميبي بقيادة سوابو ، مثله الشرعي الوحيد . ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن القضية المجيدة لشعب ناميبيا سوف تنتصر " .

السيد بلاين (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحو لى

بادئ ذي بد * أن أشيد بالجهود الدؤوبة التي لا يزال يبذلها الأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوبيار ، ومثله الخاص لنااميبيا السيد مارتى اهتيسارى في البحث عن تسوية سلمية في ناميبيا .

واسمحو لي ، في نفس الوقت ، أن أهني أخي وصديقي السيد بول لوساكا ، وأن أهني من خلاله الأعضاء الآخرين لمجلس الأمم المتحدة لنااميبيا ، على التقرير الهام الشامل الذى قدم الى هذه الجمعية . وفي الوقت ذاته ، أود أن أعبر للسيد محمد سحنون ممثل الجزائر عن عميق امتنان وفد بلادى للبيان التمهيدى الواضح المليء بالمعلومات الذى قدمه الى الجمعية العامة بشأن هذا البند صباح أمس .

تقوم الجمعية العامة مرة أخرى - فيما أصبح ممارسة معتادة محزنة - باستعراض الحالة غير المقبولة التي لا تزال سائدة في ناميبيا . وما هو قيد النظر هو الاحتلال المستمر الذى

تواصله جنوب افريقيا ، تحديا للقرارات المتعاقبة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء . ان لا يمثل وجود بريتوريا في الاقليم انتهاكا للقانون الدولي فحسب ، لكنه أيضا اهانة خطيرة لسلطة ومصداقية الأمم المتحدة .

لقد انقضى ما لا يقل عن خمسة أعوام منذ الاقرار التاريخي لخطة الأمم المتحدة لناميبيا ، بموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وقد مثلت هذه الخطة التي اعتمدت بتوافق الآراء برنامج عمل لانتقال اقليم الى الاستقلال ، وهو اقليم شكلت الأمم المتحدة بالنسبة له السلطة الادارية الشرعية الوحيدة . لكن حتى اليوم ، احبط تنفيذ هذه الخطة في كل مرحلة من مراحلها تعنت ونفاق نظام الأقلية العنصرية . ونتيجة لذلك ، لم تشهد السنوات الخمس الماضية أى تقدم من أى نوع صوب استقلال ناميبيا . وهذا موقف لا يحتمل ، وليس في وسع المجتمع الدولي أن يتجاهله .

لقد مثلت الخطة التي صاغها أساسا فريق الاتصال الغربي حلا توفيقيا تاريخيا ، برهن على النضج السياسي لشعب ناميبيا . وفي الوقت ذاته ، كانت بمثابة اختيار مبرر لالتزام جنوب افريقيا المعلن بالتسوية السلمية في الاقليم . وجميع الوفود الحاضرة هنا على دراية تامة بنتائج هذا الاختبار . فحتى قبل اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) نفذت بصيرة المجتمع العالمي بصورة جلية الى النوايا الحقيقية لجنوب افريقيا فيما يتعلق بمستقبل ناميبيا . ففي نيسان /ابريل ١٩٧٨ ، شن النظام العنصرى هجمة جوية ضخمة لا مبرر لها على مخيم اللاجئين في كاسنيفا في جنوبي انغولا ، تسببت في قتل ٧٠٠ من النامبيين المدنيين ، واصابة ٥٠٠ بجراح كان معظمهم من النساء والأطفال . ان هذه الهجمة القاتلة ، التي رمت الى استفزاز المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) لكي ترفض الخطة الغربية ، قد أوضحت بصورة مثيرة التجاهل الوقح من جانب جنوب افريقيا لمفاهيم القانون الدولي وقدرسية الحياة الانسانية . وبالرغم من هذا الاستفزاز شرعت (سوابو) الطفرة بالانتقال السلمي لاستقلال الاقليم ، في الموافقة على الخطة الغربية . وأغتنم هذه الفرصة كي أشيد باسم وفد بلادى كله بالقدرة السياسية لسوابو الممثل الشرعي الوحيد للشعب الناميبي .

ومعد ما يقرب من ستة أشهر فقط من اتخاذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شرعت بريتوريا في مباشرة تسوية داخلية وذلك بتنظيم انتخابات صورية لما يسمى " بالجمعية التأسيسية " في محاولة واضحة لتضييق الخناق على التأييد الساحق الذي تحظى به سوابو في الاقليم . وقد أدينت نتائج هذه المهزلة ، عن حق ، بوصفها باطلة ولاغية بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) . وفي مؤتمر ما قبل التنفيذ الذي عقد بجنيف في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، تبدد أى تشكك آخر في طبيعة نوايا بريتوريا ، وذلك عندما قررت جنوب افريقيا بصورة واضحة أن تخرب المحادثات وأعلنت انها غير مستعدة لمواصلة المفاوضات بشأن استقلال ناميبيا .

واستجابة لهذه التطورات الخطيرة ، عقد اجتماع لمجلس الأمن في نيسان / ابريل ١٩٨١ . ورغم التبرير الوافي لفرض تدابير فعالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، اقترحت سياسة " الوصل البناء " بوصفها أكثر الطرق فعالية لاثارة نزعة التعاون لدى جنوب افريقيا . وكما هو معروف جيدا ، نجمت أخطر النتائج عن هذا النهج ، ان فسرت بريتوريا سوا* عن حق أو خطأ ، سياسة " الوصل البناء " بانها موافقة على سياساتها وممارساتها ، وتشجعت على القيام بالمزيد من الأعمال الخارجة على القانون الدولي .

وهكذا فان النظام العنصرى قام في اعقاب اجتماع مجلس، الا من بشن عـد وان كبير على جمهورية انغولا الشعبية واحتل عدة آلاف من الكيلومترات المربعة من اراضي هذا الاقليم ذى السيادة . ان الاخفاق المتوقع للهيئة المختصة للامم المتحدة فـي الرد بفعالية على هذه الجريمة مهد الطرق لا قتراف اعمال عدوانية مشابهة ضد الدول الافريقية المستقلة في المنطقة لاسيما جمهورية سيشيل ومملكة ليسوتو وجمهورية موزامبيق الشعبية . يدين وفد بلادى هذه الانتهاكات المستمرة للسلم الدولي التي قوضت الامن والاستقرار في المنطقة بأكملها .

واحدى النتائج المباشرة لنهج " الوصل البناء " ظهور ما يسمى بسياسة الربط، التي تحاول الخلط بين قضايا لا يرتبط بعضها ببعض الاخر . ان هذا المخطط الزائف يبقي منذ ١٩٨١ استقلال ناميبيا رهينا بقضية دخيلة الا وهي وجود القوات الكوبية في انغولا . لقد شجب المجتمع الدولي بأكمله عن حق ودون تحفظ هذه المناورة السيئة التدبير .

رغم انه لم يتم تحقيق تقدم صوب تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، شهدت الشهور الستة الماضية ، عددا من التطورات الهامة في النضال الجماعي من اجل التوصل الى ناميبيا حرة مستقلة . وفي نيسان /ابريل الماضي وبمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٧ / ٢٣٣ جيم ، اجتمع في باريس المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال وحضره ممثلو ١٣٨ دولة . وقد طالب المؤتمر بانسحاب جنـوب افريقيا الفورى من الاقليم بغية التنفيذ العاجل لخطة الامم المتحدة لناميبيا .

اجتمع مجلس الامن في ايار /مايو لكي ينظر في الموقف في ناميبيا استجابة لطلب قدمته مجموعة عدم الانحياز وذلك وفقا لقرار اتخذه مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز . لقد حضر حوالي ٢٠ وزيرا للخارجية من دول عدم الانحياز مداولات مجلس الامن . اكثر من ٧٣ متكلم . ووضحت مداولات المجلس

الاولوية القصوى التي يعطيها المجتمع الدولي لمسألة ناميبيا . وبصفة اكثر تحديدا فان المجلس في قراره الذي اتخذ بتوافق الآراء ٥٣٢ (١٩٨٣) فـوض الامين العام للسعي من اجل التنفيذ السريع لخطة الامم المتحدة في ناميبيا .

لقد قام الامين العام في آب/اغسطس الماضي ، ممارسة منه لهذا التفويض ، بزيارة عمل لجنوب افريقيا حيث استطاع ان يحصل على موافقة السلطات في بريتوريا بشأن المسائل الاجرائية المتعلقة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونتيجة لذلك انتهى الامين العام في تقريره الذي قدمه لمجلس الامن الى ما يلي :

" والواقع اننا لم نكن قط اقرب مما نحن عليه الان من بلوغ الصورة النهائية لطرائق تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) " . (S/15943 ، الفقرة ٢٤)

وحذر كذلك من ان اصرار جنوب افريقيا المستمر على الانسحاب الكوبي يعرقل تنفيذ خطة الامم المتحدة .

واجتمع مجلس الامن في ايلول /سبتمبر للنظر في تقرير الامين العام واتخذ القرار ٥٣٨ (١٩٨٣) دون اى صوت معارض . وبالإضافة الى ملاحظة نتائج مشاورات الامين العام مع سلطات جنوب افريقيا ، اكد القرار من جديد التزام المجلس بخطة الامم المتحدة لناميبيا . وقد استنكر بصورة قاطعة سياسة الربط وحدد اطارا زمنيا لتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ورغم ان خبرتنا الماضية توضح ان بريتوريا سوف تخترع بعض الذرائع الجديدة لتأخير انسحابها من الاقليم فان مثل هذه المناورات التمييزية لا يمكن قبولها .

وان القيام بأية محاولات اخرى للتسويق يجب ان يواجه بالاجراءات القسرية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . وبهذا وحده يمكن ان يضمن لشعب ناميبيا الممارسة الحرة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير بعد ١٠٠ عام متعاقب من الخضوع للاحتلال الاجنبي والسيطرة الاستعمارية .

السيد الصباغ (البحرين) : السيد الرئيس ، في البداية يسرني

ان اتوجه بالشكر الجزيل الى مجلس الامم المتحدة لناميبيا وهو السلطة الشرعية المنوط بها استقلال ناميبيا . وفي ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٣ كان احتفالنا باسبوع التضامن مع شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . وقد داعبنا الامل مجددا بأن عام ١٩٨٣ سيكون عاما حاسما في استقلال ناميبيا وفي التخلص نهائيا من ولاية ووصاية جنوب افريقيا غير الشرعية . وقد قدمت منظمة سوابو التنازلات الكبيرة من اجل تحقيق الاستقلال المنشود ، وهي عند موقفها بوقف اطلاق النار والاشتراك في انتخابات حرة تحت اشراف الامم المتحدة واجراء الاستفتاء الحر ، ولكن دون ان يقابله اى تجاوب من جنوب افريقيا التي زادت من غاراتها على الدول المجاورة ، وكست من جديد وصياتها وتسلطها على مقدرات هذه الدول الحديثة الاستقلال . وهم ، تستعين بجيشها القوي في اعمال التدخل العسكري والقمع الداخلي بصورة واسعة ضد جيرانها المسالمين . وانها بالفعل تؤدي دور الشرطي انطلاقا من نظامها العنصري القمعي . لذلك نجد تواطؤ النظامين في تل اببيب وجنوب افريقيا في اساليب القمع والابادة وتعاضم التعاون العسكري بين الكيانين العنصريين .

ان مشكلة ناميبيا تبحث في الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وفي عام ١٩٦٦ اصدرت محكمة العدل الدولية فتواها ببطلان انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . واتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة بدورها في عام ١٩٦٦ القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي انتهى بدوره هذا الانتداب . وفي عام ١٩٧١ اصدرت محكمة العدل الدولية حكما قاطعا بعدم شرعية سيطرة جنوب افريقيا على ناميبيا .

ومن نافلة القول ان تطورات مشكلة ناميبيا معروفة للجميع . وفي هذا الحام نعيد ما تطرقنا الى ذكره في السنوات الماضية ، دون ظهور بادرة جديدة توجي

بأن هذا البلد الافريقي المكافح سوف يحصل على استقلاله الناجز قريبا . وسوف يستمر المجتمع الدولي يدين بصورة متواصلة احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ونهبها موارد الاقليم الطبيعية . وليس امامنا في الامم المتحدة غير الادانة والشجب . وانه ليس هناك أقوى من شعب يكافح من اجل الحرية . وآمل الا يتسرب اليأس الى قلوبنا وعزيمتنا .

ويجب أن يستمر النقاش رغم أن العقبات أكثر من الآمال التي كثيرا ما راودت الجميع الذين تفاطوا في السابق بمساعي دول فريق الاتصال الغربية وخطتها الرامية إلى تحقيق السلام التي اعتمدها مجلس الأمن ، ورفضتها بطبيعة الحال جنوب افريقيا التي لا تلتزم بقرارات المنظمة الدولية الرامية إلى تقرير المصير لشعب ناميبيا .

إن الدول الغربية الخمس تضطلع دون شك بمسؤولية جماعية خاصة تجاه استمرار معاناة شعب ناميبيا وضرورة تنفيذ عاجل لخطة الأمم المتحدة ، والزام جنوب افريقيا بقبول قرارات الأمم المتحدة ومقررات المحكمة الدولية ، وتاريخ هذا البلد الذي يعد سجلا حافلا من الاستغلال الاستعماري العنصري .

بقي أن نوقف مناورات جنوب افريقيا في الإعاقة والتسويق ومحاولتها الدائبة للربط بين تحقيق استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكهية من أنغولا ، لأن هذا يتنافى مع نص وروح قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بحل مشكلة ناميبيا سلميا ، وكذلك يتنافى مع الفقرة ٧ من المادة الثانية من الميثاق .

إن هذا الاستقلال سيساعد حتما على إزالة التوتر القائم في الجنوب الافريقي . وإن المفاوضات هي الحل الأمثل لتحقيق هذا الهدف وتعزيز الاستقرار والسلم في المنطقة وخلق تنمية اقتصادية حقيقية واستقرار سياسي يزيل المجابهة العسكرية والصراع الدائم . لقد كادت الجهود التفاوضية لفريق الاتصال الغربي أن تثمر وتم بالفعل احراز تقدم ما بواسطة المفاوضات ، إلا أن جنوب افريقيا تجاهلت كل ذلك وهي تقوم بتحقيق تسوية داخلية تحقق أهدافها وأطماعها التوسعية والعنصرية المعروفة .

ومن المولم حقا أن جنوب افريقيا قد حصلت على بليون دولار كقرض من صندوق النقد الدولي دون أي وجه حق .

ويبدو أن تعقد المصالح الحيوية وتشابكها بين جنوب افريقيا والدول الغربية ومنها بطبيعة الحال فريق الاتصال الخماسي يعيقان انجازات استقلال ناميبيا . هذا ما تشير إليه الوثيقة A/AC.115/1982/CRP.6 التي أعدها مركز الأبحاث التابع للأمم المتحدة ضد الفصل

العنصرى الصادرة في ١٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٢ . انها تؤكد وجود تعاون واسع في مجالات التصدير والاستيراد والتصنيع والتكنولوجيا . كما أن موقع جنوب افريقيا الاستراتيجي المطل على المحيطين الأطلسي والهندي وتأثير ذلك على أمن العالم الحر قد جعلها قضية ناميبيا متصلة بالصراع الدولي وزاد الموقف الدولي تأزما بين المعسكرين الغربي والشرقي . كما أن الوثيقة A/AC.115/L.574 التي أعدتها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى في ٣ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، تشير الى أن هناك ٤٧ شركة عبر وطنية ذات استثمارات خاصة في جنوب افريقيا لها صلة بالدول الغربية وطبيعة الحال بما فيها أعضاء فريق الاتصال وكذلك اسرائيل . وكل ما نستطيع قوله هنا انه على أمريكا والدول الغربية ممارسة الضغط على جنوب افريقيا وفرض عقوبات الزامية على بريتوريا . وهذا من شأنه أن يساعد على النهوض باستقلال ناميبيا ويجنب الجنوب الافريقي الحروب والدمار والويلات . كما نشيد بنتائج المؤتمر الدولي لنصرة كفاح الشعب النامبي في سبيل الاستقلال الذى عقد في شهر نيسان / ابريل من هذا العام في باريس وما قام به من جهود مكثفة لتعبئة المجتمع الدولي في دعم قضية شعب ناميبيا وساعدة الأمم المتحدة في أداء مهمتها التاريخية لتحقيق استقلال ناميبيا .

السيد مانولا توس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أدلي ببيان بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بشأن البنود ٣٦ الخاص بسألة ناميبيا .

ان سألة ناميبيا تشكل طوال سنوات كثيرة احدى المشاكل الخطيرة التي تواجهها الأمم المتحدة . ان المجتمع الدولي بصفة عامة والدول العشر بصفة خاصة تؤكد دائما الرأى القائل بأن احتلال جنوب افريقيا غير القانوني لناميبيا يجب أن ينهى طبقا لقرارى مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولخية الأمل العميقة ، فان هذا الهدف لم يتم التوصل اليه بعد . ان الدول العشر ترفض محاولات فرض شروط مسبقة على تنفيذ خطة تسوية الأمم المتحدة .

ان الدول العشر تؤمن بأن النامبيين يجب أن يسمح لهم بممارسة حقوقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . وهذا لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ورقابة الامم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان خطة التنفيذ التي صدق عليها هذا القرار والتي قبلتها كل من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وحكومة جنوب افريقيا ، تمثل الاطار القانوني من أجل تحقيق انتقال عادل وسلمي الى الاستقلال المعترف به دوليا لناميبيا .

وخلال السنوات الماضية ، أيدت الدول العشر الأمين العام وممثلته الخاص وحيّت جهودهما وكذلك أيدت وحيّت منظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة ونيجييريا وسوايسو والدول الغربية الخمس لجهودهما المستمرة واصرارهما على التوصل الى تسوية عادلة وسلمية لمسألة ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وتدين الدول العشر بقوة كل أعمال العنف والاخافة التي ترتكب في ناميبيا . ان هذه الاعمال مقرونة باستمرار القيام بالاعتقال التعسفي والاحتجاز دون محاكمة تسبب معاناة بالغة للسكان الاصليين .

وتدين الدول العشر استمرار احتلال جزء من الارض الانغولية من جانب جنوب افريقيا . كما تدين استخدام جنوب افريقيا لاراضي ناميبيا كنقطة انطلاق لشن الهجمات ضد أنغولا ، مما أدى الى خسائر في ارواح المدنيين وتدمير الممتلكات .

وتعرب الدول العشر عن تقديرها للأمين العام لزيارته للجنوب الافريقي تنفيذا لولايته بمقتضى القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) لمجلس الأمن ، وستستمر في تأييد اتصالاته بالطرف المعنية تحقيقا لتسوية في اطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ووفقا للقرار ٥٣٩ (١٩٨٣) .

ان الدول العشر تكرر مرة أخرى رفضها لآى مناورات تمييزية تستخدمها جنوب افريقيا من أجل استمرار احتلالها غير القانوني لاقليم ناميبيا ، تحديا لقرارات مجلس الأمن ، ومن أجل فرض تسوية داخلية على شعب ناميبيا . ان ناميبيا تمثل مسؤولية واهتماما خاصين للأمم المتحدة . والدول العشر على استعداد لتأييد كل الجهود التي تهدف الى التنفيذ العاجل لخطة الأمم المتحدة للتسوية .

وتعتقد الدول العشر أن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا ينبغي أن يؤخر أو يخضع لآية شروط مسبقة ذكرها القرار الأخير لمجلس الأمن بشأن ناميبيا . وهي تطالب جنوب افريقيا مرة أخرى بالتعاون مع الأمين العام وأن تخطره باختيارها للنظام الانتخابي من أجل تيسير التنفيذ الفوري غير المشروط لخطة الأمم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الأمن .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥